.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم التعليم الأساسي

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى، جذع مشترك

من إعداد الدكتور: توبي عبد المالك

السنة الجامعية: 2018 - 2019

مـــقدمة:

لقد تطور الإنسان عبر مجموعة من العصور ،وبمروره بتلك المراحل تطور في سلوكاته الاجتماعية حيث بدأ بالالتقاط والصيد ،ثم تطور واهتدى إلى عملية مبادلة السلع والخدمات مما أدى إلى ظهور مايعرف بعلم الاقتصاد لتنظيم سلوكاته ، ففي البداية كان الأفراد يقومون بعمليات المبادلة للسلع والخدمات مقابل سلع وخدمات في شكل مقايضة ثم اهتدوا إلى عملية المبادلة بالنقود ،وهذه المعاملات فرضت عليهم القيام بأنشطة اقتصادية من عمليات الإنتاج والبيع والشراء وعمليات توزيع المداخيل سواء على الأفراد أو على المستوى الاجتماعي مما أدى إلى ظهور مشكلات وأزمات اقتصادية قادتهم بالضرورة إلى للاهتداء إلى علم ينظم تصرفاتهم الإنتاجية والاستهلاكية ،كما ينظم مدخراتهم بشكل يضمن لهم معيشة ذات مستوى معين من الرفاهية ،كما أدى بهم إلى ضرورة عرض وطلب المنتجات والخدمات في الأسواق وتنظيم آلياتها في شكل قيم معينة تحدد بأثمان تخضع لآلية السوق في وقت معين.

وسنقوم بتقسيم هذه المطبوعة إلى ثلاثة فصول أساسية وهي على النحو التالي :

الفصل الأول: المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد

الفصل الثاني : المدخل النظري لعلم الاقتصاد

الفصل الثالث: المدخل النظامي لعلم الاقتصاد

الفصل الأول: المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى أهم التعاريف المتعلقة بعلم الاقتصاد ونشأته وتطوره ،وموضوع أو نطاق استخدامه وعلاقته ببعض العلوم الأخرى.

أولا- مدخل عام حول علم الاقتصاد: وسنتطرق هنا لمختلف التعريف المتعلقة بعلم الاقتصاد ثم نشأته وتطوره إضافة إلى علاقته بالعلوم الأخرى ،فضلا عن أنواعه ونطاق استخدامه.

أ- تعاريف علم الاقتصاد : لقد أطلقت عدة تعاريف على علم الاقتصاد إلا أنها كلها تهدف إلى خدمة الإنسان وتحقيق رفاهيتها أهمها مايلي :

1- **علم الاقتصاد هو علم للثروة** :فوفقا لهذا التعريف فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي ،وعليه فأي مجهود يقوم به الإنسان لا يهدف إلى تحقيق الثروة لا يعتبر اقتصاديا ،فموضوع الاقتصاد بحسب هذا التعريف هو البحث عن الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق الثروة[1].وفي هذا الاتجاه نجد أدم سميث عرفه على أنه "العلم الذي يهتم بإنتاج الثروة وتبادلها وتراكمها "[2]،ويعاب على هذه التعاريف بأنها تضيق من نطاق علم الاقتصاد ،حيث أهمل جانب الخدمات وما لها من دور اقتصادي فهو يهتم بالجانب المادي فقط ،والذي جعل علم الاقتصاد علم للأشياء وليس علما للأشخاص.

2- **علم الاقتصاد كعلم للمبادلة** :ولقد برز هذا التعريف في نهاية القرن 19 م من طرف المفكر الفرنسي بيرو والذي يرى بأن علم الاقتصاد يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية والتي تقوم على المبادلة ،أي تنازل شخص لما يملكه لأخر مقابل الحصول على ما يرد ،وتدخل النقود كوسيط للتبادل.وهذا ما أكده مارشال من خلال تعريفه لعلم الاقتصاد على أنه "العلم الذي يدرس سلوك الإنسان وهو يمارس أعماله اليومية ،أي كيف يحصل على دخله وكيف يستخدم ذلك الدخل"[3]،وتعيب هذه التعاريف بكونها لا تنطبق على النظم الاقتصادية التي تكون فيها المبادلات حرة.

3-**علم الاقتصاد كعلم للندرة النسبية أو علم الاختيارات الفعالة** :أي أن علم الاقتصاد يتدخل فقط حيثما كانت الموارد نادرة بالنسبة للحاجات ،وبالنسبة لبعض الموارد كالشمس والهواء فلا يهتم بها.

وعليه يعرفها روبتر بأنه"العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف وحاجات متنوعة ،وبين وسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة"[4]،أما الباحث ريمون بار فيقول بأن "النشاط الاقتصادي ماهو إلا اختيار يتم من أجل تلبية الحاجات " [5] فوفقا له علم الاقتصاد يهتم بتحليل الاختيارات وترتيبها وفقا لمبدأ الأولية في كيفية إشباعها،ويعيب هذا التعريف بكونه يفرض على الإنسان أن يتصرف دائما وفقا لمنطق اقتصادي.

4- **علم الاقتصاد كعلم للرفاهية** :فوفقا لهذا الاتجاه فعلم الاقتصاد يهتم بكيفية تحقيق الرفاهية ،ولقد عرفه بيجو في كتابه "اقتصاديات الرفاهية" المنشور سنة1920 م على أنه"العلم الذي يختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية "[6]وهي ذلك الجزء من الرفاهية العامة الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود،وعليه من خلال ماسبق يمكننا تعريف علم الاقتصاد على أنه ذلك العلم الذي هتم بدراسة سلوكات الأشخاص ويبين كيفية توجيهها للتحكم في الموارد من أجل تحقيق رفاهيتهم بشكل عقلاني. علم الاقتصاد كعلم طرق الإنتاج :فوفقا لهذا الاتجاه يتحدد موضوع علم الاقتصاد بدراسة الروابط الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع للثروة وعوائد عوامل الإنتاج ،نظرا لكون الظواهر الاقتصادية ظواهر اجتماعية،حيث يعرف وفقه علم الاقتصاد بأنه "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات ،وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع ،أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع،معيشتهم المادية والثقافية"[7].

ب- نشأة وتطور علم الاقتصاد :

1- **نشأة علم الاقتصاد** :يعود أصل كلمة الاقتصاد إلى مفردتين في اللغة اليونانية وهما "OIKOSويقصد بها المترل وNOMIAوتعني إدارة أو ضبط وبتجميعهما يحصل على المصطلح OIKONOMIA ويعني إدارة شؤون المترل،ولقد اختلفت تأويلات ظهور علم الاقتصاد فمنهم من يرى بنشأته في القرن السادس عشر ميلاد ينظرا لبروز نظريات الاقتصاد لدى أدم سميث[8]، ومنهم من يرى ببروزه في القرن الثامن عشر على يد الفيزوقراطين والتقليديين على شكل مجموعة من النصائح و

الآراء لحل مشكلات معينة [9]، وهذا لا يعني بروز علم الاقتصاد من قبل بلب برز في الحضارات القديمة ولكن لم يظهر بشكله العلمي الحديث في شكل نظريات وقوانين.

2-تطور علم الاقتصاد :يمكننا حصر مراحل تطور علم الاقتصاد في مايلي:

المرحلة الأولى مدرسة التجاريين أو المركنتاليين (1500-1776) [10]: فلقد كان التفكير السائد في هذه المدرسة هو التركيز على التجارة كسبيل للحصول على الثروة من الدرجة الأولى كما اهتمت هذه المدرسة بقطاع الصناعة وأهملت الزراعة ،حيث كانت رؤيتها أن مركز الدولة يكمن في مقدار ما تملكه من معادن نفيسة من التجارة ،و لم تهتم برفاهية الفرد ،فهي تهتم بمصالح الدولة القومية ،كما تؤمن بفكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[11].

المرحلة الثانية مدرسة الطبيعيين أو الفيزوقراطيين (1756-1786) [12]:

لقد ظهرت هذه المدرسة بفرنسا ويرى أصحابها بأن الثروة يمكن إنتاجها من النشاط الزراعي فقط أما الأنشطة الأخرى فيرون بعدم مساهمتها في تكوين الثروة ،ويعتبرون الأرض المصدر الأساسي للإنتاج،كما يؤمنون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي [13].

المرحلة الثالثة مدرسة التقليديين أو الكلاسيكيين(1786-1871) [14] : لقد وضع أسسها كل من أدم سميث وريكاردو ،وترى هذه المدرسة بكون النظام الطبيعي هو المسيطر على الظواهر الاقتصادية ،والمنفعة الشخصية هي قائد الإنسان في تصرفاته،كما دافعو عن فكرة الحرية الاقتصادية ،و أعتبرو قوة الدولة نابعة من قوة العمل وليست من قوة جمعها للمعادن النفيسة،كما يرى أصحاب هذه المدرسة بمبدأ الانسجام بين تحقيق المصلحة الفردية للأشخاص مع المصلحة الجماعية للأشخاص[15].

المرحلة الرابعة مدرسة المحدثيين أو الكترية (مابعد سنة1871- 1917): ومن أبرز علماء المدرسة النيوكلاسيكية أو المحدثة مارشال وجون مينار كينز ولقد ساهمت هذه المدرسة في اختفاء مفهوم الاقتصاد السياسي تدريجيا نظرا لعزلهم للأفكار الاقتصادية عن السياسة [16]، ولقد اهتمت هذه المدرسة بمشاكل التنمية وحل مشاكل البطالة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية في اقتصاديات الدول الرأسمالية ،كما

برز تيار أخر مواز له وهو المدرسة الاشتراكية.سنة 1917موالتي اهتمت بفكرة التخطيط المركزي في مجال الاقتصاد[17].

المرحلة الخامسة الاتجاهات المعاصرة(مابعد الثورة البلشفية): ومن أهم رواد هذه المدرسة فريدمان ميلتون ويطلق على هذه المدرسة اسم المدرسة النقدية نظرا لاهتمامها بمعالجة مشكلة التضخم والركود ،من خلال التأكيد على الترابط بين معدلات عرض النقود ونمو الناتج[18].

الاقتصاد الكلي هو الذي يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية(المنتجة والمستهلكة) بأكملها على الصعيد القومي كما لوكانت هذه الوحدات مجموعات اقتصادية واحدة مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي ....إلخ[19] .

أما الاقتصاد الجزئي يختص بدراسة الوحدات الاقتصادية على إنفراد [20] ،مثل دراسة إنفاق الشخص أو عائلة معينة على شراء الحليب مثلا ،والعلاقة بينهما أن الاقتصاد الكلي هو تجميع لموضوعات مقابلة في الاقتصاد الجزئي[21]،ويطلق على هذا الأخير اسم نظرية السعر أما الاقتصاد الكلي يطلق عيه اسم نظرية الدخل.ويمكننا توضيح الفرق بينهما من خلال مايلي[22] :

كون الاقتصاد الجزئي يهتم بتحليل السلوك الفردي أما التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بتحليل السلوك الكلي.

الاقتصاد الجزئي بتفسير تركيب أو تخصيص الإنتاج الكلي حيث يوضح سبب إنتاج بعض السلع أكثر من نظيرتها.

يتم اشتقاق الدوال الاقتصادية الجزئية من خلال دراسة الوحدات الاقتصادية التي تشكل منها الدالة كتقدير الطلب والعرض على الحليب.أما اشتقاق الدوال الاقتصادية الكلية يتم من خلال البيانات الإجمالية كإحصائيات منتجي الحليب على مستوى البلد.

ج – علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

إن علم الاقتصاد كغيره من العلوم يؤثر ويتأثر بالعلوم الأخرى، مما يجعله يكون لنا حيث يلاحظ تداخلا كبيرا بين علم الاقتصاد وبقية العلوم الأخرى ،بحيث كل يجعل هذه العلوم تؤثر في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية كما تتأثر به من حين لأخر، ومن هذه العلوم مايلي[23] :

1- بالنسبة لعلاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق: فنجد أنه لا يهتم البحث الاقتصادي فيه ،إلا بالوسائل التي تحقق إشباع الرغبات الإنسانية بصفة عامة ، بغض النظر عن دوافعها أو طبيعة تلك الرغبات .

فقد تكون الرغبة في شرب الخمر باعثة على الانحلال الخلقي، وقد تكون عمليات الإقراض بفائدة مرتفعة أمرا متنافيا مع مبادئ الأخلاق ومع ذلك يضعها الباحث الاقتصادي في الميزان عند التفكير في وضع القواعد الاقتصادية، ولكن ليس معنى ذلك أن الباحث الاقتصادي لا يقيم وزنا لهذه الاعتبارات الأخلاقية.

2- **بالنسبة لعلاقة الاقتصاد بعلم السياسة :**فإذا كان علم السياسة يهتم بتنظيم الجماعة ومبادئ الحكم فإن الاقتصاد يتولى وضع الطرق والأساليب المناسبة لإدارة الحياة اليومية للجماعة، وتتأثر السياسة بالاقتصاد كما يتأثر الاقتصاد بالسياسة. فالنظام الحر والفلسفة الاشتراكية وإن كانا نظامان سىاسيان إلا أنهما يعتمدان على الأصول الاقتصادية والتي ترتكز على الملكية الفردية والملكية الجماعية.

3- **بالنسبة لعلاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:** فعلم التاريخ فهو عبارة عن سجل تطور الإنسان في الأرض، من مجتمع الشرعية البدائية إلى نظام العيد ثم مرحلة الرأسمالية في مرحلتها المبكرة والحديثة إلى التطور الفكري الخاص بالاشتراكية كما أن سجل الأمم بين فترات الضعف والقوة وكيفية استغلال الموارد الاقتصادية ، مما يوضح لنا كيفية اتساع الحاجات وضيقها وفقا لما تحتويه الطبيعة من منتجات وخيرات وتبعا للتقدم التكنولوجي في استغلالها.

4- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:** فعلم الإحصاء له أيضا علاقة وطيدة مع علم الاقتصاد ،وهذا نظرا لاعتماد التحليل الاقتصادي خاصة القياسي منه بدرجة كبيرة على الإحصاء، فالإحصاء عبارة

عن تعبير رقمي عن البيانات الاقتصادية، فالتخطيط الاقتصادي على سبيل المثل يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات الإحصائية أما الأسلوب الإحصائي فهو يقدم للباحث الاقتصادي بحوث في شكل جداول ورسوم وأشكال ومنحنيات وأعمدة بيانية ممثلة لظواهر اقتصادية مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بشأنها.

5- **بالنسبة لعلاقة علم النفس بعلم الاقتصاد:** لا يعني الباحث الاقتصادي لعلم النفس كدراسة اجتماعية تدرس الأحاسيس الداخلية للفرد وإنما هو يأخذ السلوك الخارجي عند دراسته لقضايا اقتصادية معينة.فعلم النفس له دور هام في تشخيص كينونة الإنسان ومعرفة نوازعه ودوافعه، وآلية عمله في تحديد المثيرات والاستجابة، وكل ذلك يساهم في منح البحث الاقتصادي فرصة للتعرف على حاجات الإنسان وكيفية التأثير عليها وضبطها وتوجيهها عند الحاجة إلى تنفيذ أية سياسة اقتصادية التغير سلوكه الاقتصادي بما يخدم الغرض الاقتصادي المنشود من تلك السياسة الاقتصادية. [24]

د-**نطاق استخدام علم الاقتصاد** :إن علم الاقتصاد علم يهتم برفاهية الأفراد في مجتمع معين،باستخدام الطرق والأساليب العلمية المختلفة [25]،وعليه يطرح التساؤل التالي ماهو نطاق علم الاقتصاد أي ماهي المجالات التي يهتم بها ؟

فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة حاجات الإنسان المتعددة والمتجددة ،كما يهتم بالبحث عن منافعه الاقتصادية ودراسة وتحليل سلوكه في طلبه واستعماله للموارد النادرة ولاسيما تلك الموارد الاقتصادية النادرة نسبيا.

كما يهتم بدراسة نشاطات الإنسان الاقتصادية في مختلف القطاعات الإنتاجية .

فعلم الاقتصاد يدرس نشاط الإنتاج وعلاقاته وعناصر الإنتاج وعوائدها فهي مسألة توزيعية .

إضافة إلى بحثه في الأمور النقدية والمالية و ما يتبع ذلك من أنظمة مصرفية وتمويلية واستثمارية .

كما يهتم بدراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية.

إضافة إلى دراسته لمواضيع وظواهر أخرى كثيرة كالادخار والتضخم.

فهو إذن يتولى الإجابة عن كل الأسئلة المتعلقة بتوزيع الدخل للأفراد، والتصرف في الموارد وكيفية استخدامها ،إضافة إلى دراسة تقلب الأسعار و ما هو دور الدولة في عرض السلع والخدمات.

ه- أنواع الاقتصاد :ينقسم الاقتصاد بمعناه الحديث إلى ثلاثة أنواع لكل منها أهميته الخاصة [26]:

1-**الاقتصاد التحليلي أو النظرية الاقتصادية** :هي مجموعة المبادئ والمفاهيم والتعاريف التي تمثل خلفية العلم النظرية،أي أنه يمدنا بمجموعة من أدوات التحليل والتي تعتبر بمثابة وسائل يستعملها الاقتصادي في معالجة المشكلات التي يتلقاها.

2- **الاقتصاد الوصفي** :فهو الذي يتطرق للظواهر والمشاكل الاقتصادية من ناحية توصيف مظاهرها، وتأهيل لأسبابها دون محاولة اقتراح كيفيات معالجتها.

3- **الاقتصاد التطبيقي** : هو استعمال أدوات التحليل الاقتصادي المعتمدة في النظرية الاقتصادية في علاج المشكلات التي يطرحها الاقتصاد الوصفي.

ثانيا الحاجات والموارد :

إن أية مشكلة اقتصادية تنشأ من محدودية الموارد الاقتصادية وتعدد حاجات الأفراد في مجتمع معين مما يؤدي إلى حدوث حالات عدم التوازن بينها فيحدث مشكلة اقتصادية لبلد ما لآبد من معالجتها .

أ -الحاجات:

1- **تعريف الحاجة** :هي كل رغبة تجد مايشبعها في مورد(مال)من الموارد الاقتصادية ،وهذه الرغبة تبرز في شكل إحساس بألم يلح على الفرد،مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور[27].

2-**خصائص الحاجات :** تتسم الحاجات بمجموعة من السمات وتتمثل فيما يلي :

2-1- **قابليتها للتعدد**:أي أنها كثيرة ومتنوعة وتزداد بتطور الأفراد عبر الأزمنة، كما تتغير بتغير العادات والتقاليد والمجتمعات فما هو ضروري اليوم قد يصبح في المستقبل كمالي.

2 -2 **قابلية الحاجة للإشباع** :في زمن معين :فإذا جاع إنسان معين ثم تناول الأكل فإنه سيشبع حاجته للأكل في تلك الفترة الزمنية [28].

2-3 **قابلية الحاجة للتقسيم** :أي إمكانية إشباع هذه الحاجة جزئيا فالحاجة للأكل مثلا يمكن إشباعها جزئيا بأكل بعض السلع،وليس جميع المواد الغذائية لإزالة الجوع،وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها إلى الانقسام[29].

2-4 **كون الحاجات مكملة لبعضها البعض** :هناك علاقة تكامل بين بعض الحاجات ،فمثلا الحاجة لشرب الشاي تتطلب الحاجة إلى السكر كمكمل لها[30].

2-5 **إمكانية إحلال الحاجات محل بعضها** :في الواقع توجد حاجات مكملة لحاجات أخرى ،فالحاجة للعلم والثقافة مثلا أساسها الحاجة إلى تحقيق الثروة والمكانة العالية للشخص في المجتمع[31].

3- **أنواع الحاجات** : يتم تقسيم الحاجات إلى الأنواع التالية [32]:

3- 1 **الحاجات الأساسية (الأولية)**: هي التي لا يمكن للفرد الاستغناء عنها في أي ظرف فعدم تلبيها قد يسبب له الفناء والزوال كالأكل والشرب.

3- 2 **الحاجات الثانوية أو الكمالية** : فهي تلك الحاجات التي يمكن للإنسان أن يستغني عن استهلاكها ولا تعرض حياته للخطر كحاجة الإنسان لشراء تلفاز

ب- الموارد الاقتصادية (السلع أو الأموال):

1-**معنى المورد الاقتصادي**:هو "عبارة عن كل شيء نافع (سلعة أو خدمة)يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية معينة"[33].

2- أنواع السلع :

2- 1 السلع الحرة والسلع الاقتصادية:

السلع الحرة :هي التي توجد في الطبيعة بكميات وفيرة تكفي للإيفاء بحاجات الأفراد وبدون مقابل يذكر مثل الهواء وأشعة الشمس.فهي لا تتسم بالندرة النسبية، وعليه فهي ليست سلع اقتصادية.

السلع الاقتصادية:هي توجد في الطبيعة ولكن بكميات غير كافية لمقابلة حاجات الأفراد، وهي تتطلب جهد للحصول عليها كما يتم الحصول عليها بمقابل مادي.

2-2 السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية:فالسلع الاستهلاكية هي التي تشبع حاجات الأفراد مباشرة وبدون وساطة[34].

أما **السلع الإنتاجية** :فهي تلك السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى كالآلات مثلا و يطلق عليها أيضا اسم السلع الرأسمالية.

2-3 السلع المعمرة وغير المعمرة:فالسلع المعمرة أو المستمرة هي التي لا تفنى بمجرد استخدامها مرة واحدة حيث يقتنيها المستهلك لتستمر في إعطاء منفعتها على دفعات كالآلات[35].

أما المنتجات غير المعمرة هي تلك السلع التي تفنى بمجرد استخدامها لمرة واحدة أو قليلة كالخبز مثلا.

السلع المتكاملة والسلع المتنافسة: فالسلع المتنافسة أو البديلة هي التي يمكن أن تحل محل السلع الأخرى في إشباع نفس الحاجة للفرد كشراء اللحم الأبيض في محل اللحم الأحمر[36].

أما السلع المتكاملة هي التي تتطلب استخدامها معا بشكل إلزامي كالشاي والسكر مثلا.

2- 4 السلع الضرورية والسلع الكمالية :فالسلع الضرورية هي التي تشبع الحاجات الأساسية للفرد كالحاجة الطعام حفاظا على حياة الفرد،أما السلع الكمالية فهي التي تشبع حاجات الفرد الأقل إلحاحا كالحاجة السيارة مثلا ،وتقدير نسبية هذه السلع يختلف من شخص لأخر ومن مكان لأخر ومن وقت لأخر[37].

3- **خصائص الموارد الاقتصادية** :تتسم الموارد الاقتصادية بمجموعة من الصفات أهمها ما يلي[38]:

- **الندرة** : إن الموارد(السلع) الاقتصادية تتسم بقلتها مقارنة بحاجات استخدامها.

- **النفع** :إن الأموال أو الخيرات أو السلع لها قابلية إشباع حاجات الإنسان سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ،وهذه المنفعة ليست مطلقة بل هي نسبية .

- **التكامل** : لا يوجد لمال معين منفعة مستقلة بذاتها بل معظم الموارد مكملة لبعضها البعض ،كما أن أموال الإنتاج لها إمكانية الإحلال محل بعضها . التنافس والقابلية للاستبدال :فالموارد تتنافس بالنسبة لطلب المنتجين أو طلب المستهلكين،وتتزاحم السلع على دخل المستهلك لجذبه،كما أن أموال الإنتاج قد تحل محل البعض الأخر إحلالا كاملا ،كإحلال الخيوط الصناعية محل الخيوط النباتية.

ثالثا: المشكلة الاقتصادية ومنحنى إمكانيات الإنتاج

أ- المشكلة الاقتصادية و حلولها:إن أي بلد مهما كانت طبيعته قد يعاني من عدم التوازن بين موارده الاقتصادية واحتياجاته ،وعليه فكل واحد من هذه البلدان في العالم يعاني من ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية وعليه سنتطرق إلى دراستها من حيث ما يقصد بها و خصائصها إضافة إلى تعرفنا على عناصرها المختلفة ومعرفة كيفيات التصدي لها في أي نظام اقتصادي .

1-**مفهوم المشكلة الاقتصادية:**هي عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة وذلك بسببين وهما : الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد حاجات الأفراد[39]. ويوجد هناك فرق بين المشكلة الاقتصادية والمشكلة الفنية (التكنولوجية)،ف المشكلة الاقتصادية تحدث من تقابل حاجات الإنسان اللانهائية مع الموارد الاقتصادية النادرة نسبيا .

أما والمشكلة التكنولوجية فهي تتعلق بتحديد طرق الإنتاج وحلها يتوقف على درجة التقدم الفني والمعرفي[40].مثال بما أن المشكلة الاقتصادية تتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية النادرة بين الأهداف المتنافسة فإن تخصيص هذه الموارد على سبيل المثال لبناء مصنع أو لبناء جسر هو من مهام المشكلة

الاقتصادية ،أما إذا تم تخصيصها لبناء الجسر فهنا تثور المشكلة التكنولوجية ،لأن المشكلة التكنولوجية تتعلق بإيجاد أفصل أسلوب لتحقيق هدف معين[41].

2-**طبيعة المشكلة الاقتصادية :**إن المشكلة الاقتصادية تعتبر لب علم الاقتصاد وأساسه ،ومعنى ذلك أن الغرض الأساسي لعلم الاقتصاد هو دراسة المشاكل الاقتصادية للعائلات والمجتمعات والأشخاص ،كما يهتم أيضا بدراسة مشاكل الاقتصاد المحلي والعالمي على السواء،وإيجاد مجموعة من الحلول المناسبة للتخفيف من حدة تلك المشكلة الاقتصادية القائمة [42].

والمشكلة الاقتصادية لهاها مجموعة من الأركان تتطلب وجودها لقيامها وهي[43]:

-ندرة الموارد الاقتصادية.

-تزايد حاجات الأفراد.

-كيفية توزيع الموارد الاقتصادية بين المنتجات المختلفة لإشباع حاجات هؤلاء الأفراد المختلفة والمتعددة. أي محاولة كيفية تحقيق الانسجام بين حاجات الأفراد اللانهائية وبين موارد المجتمع النادرة والتي تشكل سر المشكلة الاقتصادية والذي اختلفت المذاهب الاقتصادية في كيفية حلها.

3-**عناصر المشكلة الاقتصادية:** هناك عدة أسئلة يجب على الاقتصادي أن يجد الوسائل والمعايير المساعدة للإجابة عليها عند وضع البرنامج أو التنظيم الاقتصادي في حالة قيامه بتخصيص الموارد المتاحة في مجتمع ما على استخداماتها المتعددة وهي [44]:

3-1**ماذا ننتج** ؟ أي ما هي المنتجات والخدمات المرغوبة في مجتمع معين وبأي كمية يطلبها ذلك المجتمع وكيف يرتبها وفقا لأهميتها النسبية،فعملية اختيار السلع وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية يطرح على مستوى الفرد والمجتمع على السواء[45].

3-1-1**على مستوى الفرد:** فهو يختار هذه السلع وفقا لمنافعها الحدية ومدى تحقيقه لمستويات الإشباع التي يحصل عليها من هذه السلع.

3-1-2 **على مستوى المجتمع** :يفاضل بين السلع الإنتاجية والاستهلاكية بين ما يحتاجه حاضرا أو مستقبلا،فهو يرتبها وفقا لسلم أولوياته فيحدد ما يمكن التضحية به وفقا لفكرة تكلفة الفرصة البديلة والتي تعرف بأنها التكلفة الخاصة بالحصول على قدر محدد من سلعة ما مقاسة بدلالة ما يجب التنازل عنه من السلع الأخرى في مقابل الحصول على هذه السلعة ،أو أنها ما يجب التضحية به من السلع الأخرى في مقابل الحصول على قدر معين من السلعة محل الدراسة"[46]،وهذه المشكلة يحللها الاقتصاديين بما يعرف بمنحنى إمكانيات الإنتاج(منحنى حدود الإنتاج) ويعرف هذا الأخير على أنه ذلك التمثيل البياني الذي يبين لنا قدرة مجتمع ما على القيام بإنتاج سلع وخدمات متنوعة ومتباينة باستخدامه الكامل لموارده المتاحة.

ويشترط في وضع هذا المنحنى توفر مجموعة من الافتراضات و هي [47]:وجود كميات محدودة من الموارد الاقتصادية للبلد،حيث يمكن استخدامها في أكثر من استخدام بديل .

ثبات المعرفة الفنية في الأجل القصير .

قيام المجتمع بإنتاج مجموعتين من السلع استهلاكية وإنتاجية.

توظيف المجتمع لموارده توظيفا كاملا.

3-2 **كيف ننتج** ؟ أي ما هي طرق وأساليب إنتاج السلع والخدمات المرغوب فيها من قبل المجتمع؟ حيث نجد تعدد طرق وأساليب تقديم المنتجات والحصول عليها ،فالسلع الزراعية مثلا يمكننا الحصول عليها باستخدام مساحات زراعية صغيرة من الأرض باستخدام البذور ذات النوعية الجيدة والأسمدة، كما يمكننا الحصول نفس القدر من الإنتاج باستخدام مساحة أكبر من الأرض وبالاعتماد على وسائل وأدوات تقليدية.

3-3 **لمن ننتج** ؟ أي كيف نقوم بعملية توزيع تلك السلع والخدمات وهذا ما يتطلب منا إجراء دراسات تسويقية لمعرفة الأسواق ذات الطلب الفعال للإنتاج لها في مجتمعات ما.

ما هو ضمان الاستمرار ؟ ويقصد به كفالة النمو الاقتصادي[48].

4-**خصائص المشكلة الاقتصادية:** تتسم المشكلة الاقتصادية بمجموعة من السمات أهمها ما يلي :

4-1 **تعدد الحاجات** :أي أن الفرد يسعى إلى تلبية حاجات لانهائية فكلما لبى حاجاته الحالية بحث عن تلبية حاجات جديدة،وهذه الحاجات تتجدد وتطور بتطور الأفراد[49].

4-2 **الاختيار** :أي مقدرة الفرد على تحديد أي السلع والخدمات يجب ويمكن استخدامها ضمن الإمكانيات المتاحة لهذا الفرد [50]،وأي منها لا يمكنه الحصول عليه لعدم مقدرته أو توفر الرغبة لديه،وعليه هنا قد يضحي بالبعض منها أو يتخلى عن إشباعها ولو مؤقتا[51].

4-3 **الندرة النسبية** :أي قلة مورد معين مقارنة باحتياجات الأفراد له،وهذه الندرة ليست بشكل تام مطلق ومثال ذلك الأورانيوم نادر أي توجد كميات قليلة منه في العالم[52]،بل هذه الندرة نسبية إذا ما تم مقارنتها بحاجات الإنسان المتعددة والمتجددة.

4-4 **كون المشكلة الاقتصادية عامة** :أي أن جميع البلدان تعاني منها مهما بلغ تقدمها.

4-5 **التضحية** : ويقصد بها قدرة الأفراد على التنازل عن استهلاك سلع مقابل شرائهم لسلع أكثر ضرورة لهم وفقا لفكرة تكلفة الفرصة البديلة.

5-**حل المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة الاقتصادية :** إن فكرة المشكلة الاقتصادية اختلفت نظرة الأنظمة الاقتصادية لها مما جعلها تنظر كل واحدة منها بزاوية معينة لها ،فنظرة الأنظمة الاقتصادية الوضعية (النظامين الاشتراكي والرأسمالي والمختلط)ترى بأنها عدم توافق بين موارد البلد وحاجاته،بينما يرى النظام الاقتصادي الإسلامي بأنها مشكلة أفراد وليست مشكلة موارد ،ونظرا لهذه الاعتبارات اختلفوا في كيفية معالجتهم لها وفقا لمبادئ كل نظام اقتصادي .

5- 1**حل المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة الاقتصادية الوضعية:**أي إبراز كيفية معالجة أو إيجاد حلول للمشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة الاقتصادية الوضعية المختلفة من قبل الأفراد وفقا لأهدافهم المختلفة، وليس ما جاء به الإله سبحانه وتعالى في الدين الإسلامي.

5-1-1حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي :إن دافع القيام بنشاط الإنتاج في ظل هذا النظام هو الربح وعليه فهو يسعى لإنتاج المنتجات التي تحقق ربحا فقط دون غيرها ،،وبناء على ذلك فإن مؤشر الثمن هو الذي يحدد السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها بما يتوافق وتحقيق الربح،فالكميات المطلوبة تتبع الثمن أي أن المنتج في هذا النظام يخضع للثمن وفقا لآلية العرض والطلب في سوق معينة ،في عمليات الإنتاج والتوزيع وتحديد الأساليب المناسبة لذلك[53].

5-1-2حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي :إن هذا النظام يقوم بتقييد حرية المستهلك والمنتج ،نظرا لكون دافعه هو تحقيق المصلحة العامة ،وعليه يلجأ لحل المشكلة الاقتصادية عن طريق جهاز التخطيط المركزي على مستوى الدولة،فهو الذي يتولى تحديد المنتجات الواجب إنتاجها وكيفية توزيعها وفقا لحاجات المجتمع كما يتولى تحديد الأساليب التي يراها مناسبة لذلك[54].

5-1-3حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي المختلط :ففي هذا النظام يتم حل المشكلة الاقتصادية بجمع خصائص النظامين الرأسمالي والاشتراكي ،أي الجمع بين الحرية للمنتج والمستهلك والتوجيه الكامل حيثما يراه مجديا ،فيتم حلها جزئيا عن طريق جهاز الثمن ،وجزئيا عن طريق إدارة التخطيط المركزية.فهو نظام مطور للنظام الاشتراكي بكيفية تجعله مرن في التخفيف من تقييد المنتجين والمستهلكين[55].

5-2حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي : أي علاج المشكلة الاقتصادية وفقا لما جاء من الله سبحانه وتعالى في الدين الإسلامي ،فالنظام الإسلامي يرى بأن المشكلة الاقتصادية لا تكمن في محدودية الموارد وتعدد الحاجات كما هو الحال في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ولا في النظام المختلط ،وإنما تكمن في الأفراد المسيرين في حد ذاتهم ،كما أنه لا يتفق مع النظامين في فكرة الملكية الجماعية لدى النظام الاشتراكي للدولة ولا في الملكية الفردية لدى النظام الرأسمالي بل أخذ بفكرة الملية المزدوجة ،فلقد أخذ بفكرة آلية السوق ولكن بمنهج خاص يختلف عن الرأسمالي في عدم أخذه بالاحتكار والكارتل ،كما ترك الحق في تطبيق فكرة التخطيط متى لاءمت المصلحة العامة ،ولقد أنكر هذا النظام فكرة الندرة حيث يرى بوجود الاختبار أما بالنسبة للحاجات اللانهائية ،فلقد تناولها بالتهذيب،فلم

يتركها لأهواء الأفراد بل نظمها في شكل يتواءم مع البيئة الثقافية والاجتماعية ،والاقتصادية للأشخاص[56].

ب –منحنى إمكانيات الإنتاج :إن أي مؤسسة لها إمكانيات محدودة تمكنها من صنع منتوج أكثر من المنتوج الأخر مما يجعلها تخصص إمكانياتها لذلك المنتوج الذي تمكنت من إنتاجه بكفاءة وهكذا الحال بالنسبة للبلدان ،وهذا ما يمكن تمثيله من خلال ما يعرف بمنحنى إمكانيات الإنتاج.

1–**مفهوم منحنى إمكانيات الإنتاج** :هو شكل بياني يمثل التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ،فهو يوضح لنا أقصى حدود إمكانية إنتاج السلع والخدمات في ظل موارد اقتصادية متوفرة لدى بلد معين .

يفيد هذا المنحنى في عملية توضيح المفاهيم التي تتعلق بكل من الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة[57].

2–**خصائص منحنى إمكانيات الإنتاج** :يتصف هذا المنحنى بالخصائص التالية[58]:

2-1–**منحنى سالب**:أي أنه ينحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين وهذا يرجع إلى افتراض التشغيل الكامل للموارد النادرة.

2-2–**تقعر المنحنى اتجاه نقطة الأصل** وهذا مرده تزايد المعدل الحي للإحلال والذي يعكس لنا تكلفة الفرصة البديلة.ولتوضيح فكرة هذا المنحنى يمكننا افتراض وجود حجم معين من عناصر الإنتاج والموارد الاقتصادية يمكن استخدامها في العملية الإنتاجية لاختيار حجم معين من سلعة ما على حساب سلعة أخرى وهذا لتوضيح مقدار التفضيل بين هاتين السلعتين ،من خلال الشكل الأتي :

الشكل رقم (1): منحنى إمكانيات الإنتاج

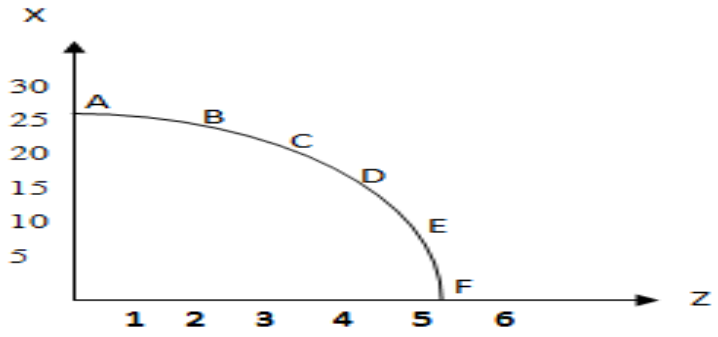

المصدر :نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي،مبادئ الاقتصاد الجزئي،الطبعة الأولى ،دار الأيام ،عمان ،2015،ص21.

ويمكننا إبراز هذه التضحيات أيضا من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1) إمكانيات الإنتاج

التوليفات	مواد غذائية Z	ملابسX	تكلفة الفرصة البديلة للمواد الغذائية
A	0	25	-
B	1	23	2
C	2	15	8
D	3	10	5
E	4	6	4
F	5	0	6

المصدر :نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي،مرجع سابق،ص17.

من خلال الجدول السابق الذكر نلاحظ مايلي :

إذا أخذنا التوليفة الأولى يجب إنتاج 25 وحدة من السلعةX وصفر من السلعة Z أي أنه تم استغلال جميع الإمكانيات في جانب واحد وهو إنتاج السلعة الثانية،أما إذا اخترنا الخيار الأخير Fفإنه يتم تسخير كافة الإمكانيات لإنتاج السلعةZوتم إنتاج تماما (5) وحدات و صفر من السلعة (X)،أما إذا نظرنا إلى باقي الخيارات فنلاحظ أنه يوجد توزيع مابين استخدام الإمكانيات الإنتاجية في إنتاج أحجام مختلفة ومن كلا السلعتين ،فمثلا عند التوليفة (D)نلاحظ عملية الإنتاج ل(3) وحدات من السلعة (Z) و (10) وحدات من السلعة (X)بمعنى أن زيادة الإنتاج من السلعة (Z)كان وفقا للتضحية بحجم معين من السلعة (X)وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية.

وهذا ما يمكن تمثيله بصورة أدق من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (2): منحنى إمكانيات الإنتاج

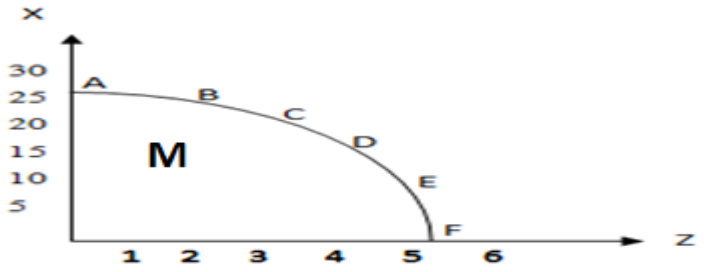

المصدر :نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي، مرجع سابق،ص21.

يلاحظ من خلال الشكل السابق الذكر بوجود علاقة عكسية بين إنتاج المواد الغذائية والملابس فالانتقال من النقطة (A) إلى (B) أدى إلى تقليل الكميات المنتجة من الملابس وزيادة الكميات المنتجة من المواد الغذائية ،وهذا ما بين لنا فكرة تكلفة الفرصة البديلة ،ومعنى ذلك أن إنتاج المزيد من سلعة ما فإنه سيكون على حساب السلعة الأخرى ،وهذا ما لاحظناه في الجدول السالف في العمود الأخير منها حيث يتم إبراز تكلفة الفرصة البديلة ،أي أنه يمكن استخدام العلاقة التالية لتحديد أحجام التكلفة البديلة:

تكلفة الفرصة البديلة تساوي مقدار التغير في السلعة (X) مقسومة على مقدار التغير في السلعة (Z) كما يتضح من الجدول أيضا في الجزء الأخير منه يمكننا إبراز التكلفة المتزايدة والذي يعني زيادة التكلفة في كل مرة نرغب في زيادة حجم إنتاجنا من السلع الغذائية Zفيلاحظ أنه عند إنتقالنا من التوليفة الأولى إلى الثانية يتم التضحية ب2 من الوحدات من الملابس وعند إنتقالنا للتوليفة الثالثة سيتم التضحية ب8 وحدات من الملابس ،وهكذا نظرا لمحدودية عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج حجم معين من السلعتين ، مما يؤدي في كل مرة إلى زيادة أو نقص حجم أحد السلعتين على حساب الأخرى.

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل السابق أن أقصى التوليفات التي يمكن تطبيقها تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج عند النقاط من(A حتى F). أما النقطة التي تقع أسفل منحنى إمكانيات الإنتاج (M) فتعتبر بديل غير مثالي يعني عدم الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج المتاحة وانخفاض المنحني إلى هذه النقطة يمثل هدر في الموارد الاقتصادية المتوفرة بحوزة الأفراد. وبعكس ذلك عند النقطة (N) التي تقع أعلى منحنى إمكانيات الإنتاج فيصعب تحقيقها في ظل الظروف الحالية وأنه لابد من زيادة حجم عناصر الإنتاج للوصول إلى هذا الحجم من الإنتاج من السلعتين (Z) و (X) [59]. بمعنى أنه يجب الاستغناء عن الافتراضات السابقة للانتقال إلى نقطة أعلى من المنحنى أو نقطة أدني منه على النحو التالي:

نفترض زيادة حجم عناصر الإنتاج فذلك سيؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من السلع (2) و (X) ولتحقيق نفس النتيجة يمكن أن يتم من خلال تحسين مستوى التكنولوجيا المستخدم في العملية الإنتاجية (تسمى هذه الظاهرة بالنمو الاقتصادي).

وعكس ذلك تماما يمكن أن يحدث في حال تقليل حجم عناصر الإنتاج المستخدمة أو انخفاض المستوى التقني المستخدم مما يؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج في الحالة الأولى إلى اليمين دلالة على حجم التوسع في الإنتاج من كلا السلعتين أو إحداهما أو إلى اليسار في الحالة الثانية (حالة انكماش) دلالة على انخفاض حجم الإنتاج من السلعتين أو إحداهما وهذا مايمكن إبرازه من خلال الشكل الأتي.

الشكل رقم (3): إنتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليسار أو إلى اليمين

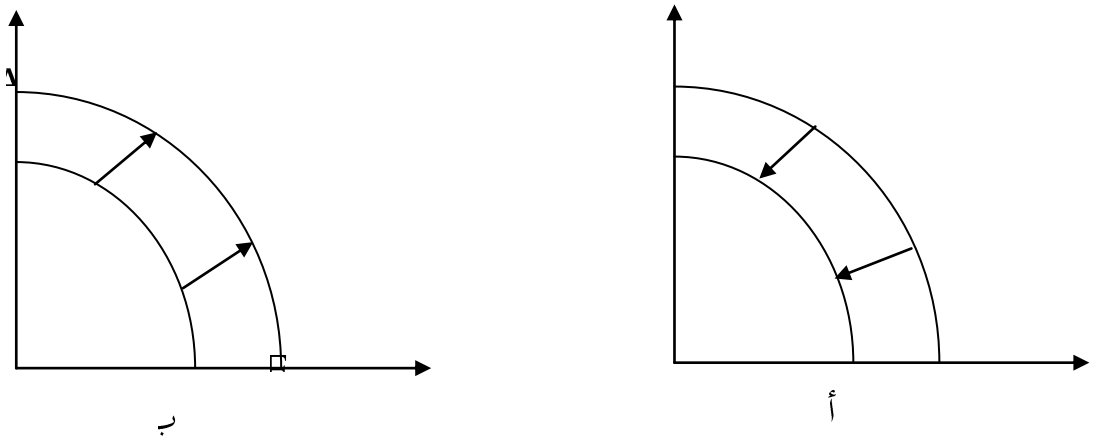

المصدر :نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي،مرجع سابق،ص22.

يتضح من الشكلين السابقين وجود نمو متوازن (انكماشا) في الاقتصاد مما أدى إلى زيادة حجم الإنتاج أو انخفاضه .

الفصل الثاني :المدخل النظري لعلم الاقتصاد

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى نشاط الإنتاج من حيث مفهومه وحسابه أو قياسه ،وعناصر الإنتاج المختلفة ودالة الإنتاج ،ثم نتطرق لنشاط التبادل بداية بتعريف المبادلة وأدواتها ،ثم نتناول نظرية السوق والتي تعتبر حيز التبادل بتعريف السوق وأنواع الأسواق ووظائف السوق وآلياته من عرض وطلب بالتفصيل، إضافة إلى التطرق للقيمة والنظريات المفسرة لها بما أنها وسيلة لتحديد التوازن في عملية التبادل ،ثم نتطرق لنشاط التوزيع بتعريفه وإبراز وأنواع التوزيع إضافة إلى عوائد عوامل الإنتاج بالتفصيل ،كما نتطرق إلى نشاط إعادة التوزيع ،ثم ننتقل لنشاط إعادة التوزيع لنتطرق فيه لكل من الضريبة والرسوم بشيء من التفصيل ،ونختم هذا الفصل بأنشطة الاستهلاك والادخار والاستثمار بشيء من التفصيل.

أولا نشاط الإنتاج

إن الإنسان يحتاج في حياته اليومية إلى تشكيل مجموعة من المنتجات أو الخدمات لسد حاجاته اليومية ،ونظرا لكثرة عدد الأفراد فهم يلجئون إلى القيام بنشاط الإنتاج والذي يتولى إعداد الخيرات لسد حاجاتهم .

أ-تعريف نشاط الإنتاج :يعرف الإنتاج بأنه"عملية خلق المنافع التي تشبع الاحتياجات البشرية المختلفة من السلع والخدمات خلال فترات من الزمن "[60]،أما العملية الإنتاجية فهي تتمثل في المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة للحصول على السلع والخدمات.

ب –عناصر الإنتاج :يقصد بعناصر أو عوامل الإنتاج "العوامل التي تستخدم وتشترك في إنتاج السلع والخدمات"[61]،وتتمثل عناصر (عوامل)الإنتاج فيمايلي :الأرض،العمل ،رأس المال ،التنظيم.

1-عنصر أو عامل الأرض :فهي بالمفهوم الاقتصادي تصم كافة الموارد الطبيعية غير البشرية التي تساهم فعلا أو يمكن أن تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إشباع الحاجات الاستهلاكية للإنسان،فهي

تشمل الأراضي الزراعية والأراضي المستخدمة للبناء ،والغابات والمناجم إضافة للأنهار والبحار والشواطئ والشلالات[62].

1-2خصائص الأرض :تتمثل خصائص الأرض فيمايلي[63]:

1-2-1الأرض هبة إلهية :فهي هبة من الله تعالى لجميع البشر فهي لم تصنع من قبلهم.

ثبات الأر ض من حيث الكمية :فمساحة الأرض التي يشتغل فيها الإنسان ثابتة وجميع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد يجب أن تتم في نفس الموقع.

1-2-2 الأرض دائمة :أي أنها لا تنفذ بالقيام بنشاط الإنتاج فهي تتميز بالتجدد.

1-2-3 الأرض غير متجانسة :إن مساحات الأرض غير متجانسة فكل قطعة من الأرض لها خصوبتها وتتضمن مجموعة من المعادن تختلف عن الأراضي الأخرى.

1-2-4 الأرض غير قابلة للنقل :فمن المستحيل القيام بنقل قطعة أرضية من مكان لأخر مما يساهم في اختلاف الريع من أرض لأخرى.

2- عنصر العمل :

2-1مفهوم العمل: يقصد بالعمل من الناحية الاقتصادية الجهد العقلي أو العضلي الإرادي المستخدم في إنتاج السلع والخدمات. ولقد اعتبرته بعض المدارس الاقتصادية هو القيمة وبه تحدد كالفيزوقراية مثلا[64]،ويقصد بالعمل هنا ذلك العمل المنتج الذي تقوم به القوة العاملة . ويتحدد عرض عنصر العمل داخل أي مجتمع بمجموعة من العوامل أهمها [65]:

-العدد الكلي للسكان .

-النسبة القادرة على العمل في هذا العدد.

- الرغبة في العمل.

-معدلات الأجور في سوق العمل.

وترتبط دراسة العمل كعامل إنتاجي بالدراسات السكانية ،ولكن السكان ليسو جميعا منتجين فالاقتصاديون يرون القوة البشرية المنتجة تتمثل في الأفراد الذين تقع أعمارهم بين 15و 18سنة كحد أدنى وسن نهاية العمل بين 60-65 وهذا السن يختلف حسب قوانين البلدان،فيستبعد منهم المزاولين للدراسة وربات البيوت وذوي العاهات،والمتعطلون عن العمل بشكل اختياري،ويقف الاقتصاديين من السكان وعلاقتهم بالتقدم والتخلف في ثلاثة أراء أحدهما تفاؤلي والثاني تشاؤمي،وثالثهما الحجم الأمثل للسكان وسنستعرضها فيما يلي[66]:

-**الترعة التشاؤمية:** ويتزعمها مالتوس وتتلخص أفكاره في قانونين يحكمان الأفراد وهما :

- ضرورة الطعام لوجود الإنسان .

- ميل الإنسان الغريزي للإنجاب والتكاثر.ويرى بأن الغذاء هو محدد تزايد السكان فلا يمكنهم التزايد بأكثر مما يسمح به الحد الأدنى لبقائهم على قيد الحياة ،فهو يرى بتزايد السكان بمتتالية هندسية وتزايد الغذاء بمتتالية عددية ،مما يتسبب في حدوث المجاعة وانتشار الوفيات،وانتهى بضرورة التدخل في تحديد النسل لضمان معيشتهم.

-**النظرة التفاؤلية:**لقد برزت نظريات أخرى تفاؤلية في القرن التاسع عشر ترى بإيجابية تزايد السكان فزيادتهم تؤدي حتما لزيادة الإنتاج بشكل مضاعف ،وهذا ما أكده كل من المفكرين دركايم ودبريل من خلال تأكيدهما على فكرة تقسيم العمل لزيادة الإنتاج.

-**نظرة الحجم الأمثل للسكان** :فهذه النظرية أخذت بموقف وسطي بين الترعتين السابقتين حيث تربط بين السكان من جهة ونصيب الفرد من الدخل من جهة أخرى ،فلا يمكن الحكم بإيجابية تزايد السكان أو سلبية تزايدهم إلا بالرجوع للأوضاع الاقتصادية لهم فإذا رافق زيادة السكان زيادة الإنتاج فإن الدولة تعاني من نقص السكان ،أما إذا زاد حجم السكان ونقص الإنتاج فإنها تعاني من وفرة السكان.

يشترط لكي يكون هذا الجهد عملا بالمعنى الاقتصادي أن تتوفر فيه الشروط الآتية[67]:

1- أن يكون عملا بشريا أي أنه يستبعد منه عمل المخلوقات الأخرى.

2- أن ينتج عنه إنتاج سلعي أو خدمي فيستبعد منه العمل الغير منتج للمنتجات أو الخدمات ولا يصنف ضمن عنصر العمل.

3- كون العمل غير إجباري أي يقوم به الإنسان بإرادته.

4- كون هذا الجهد مقابل أجر معين فأي جهد يقوم به الفرد دون مقابل لا يعتبر عمل بالمعنى الاقتصادي.

2-2 تقسيمات العمل :يصنف العمل اقتصاديا إلى الأنماط التالية[68]:

2-2-1العمل الماهر والعمل الغير ماهر: فالعمل الماهر هو الذي يتطلب الحصول على تعليم أو تدريب .أما العمل الغير ماهر فهو العمل الذي لا يحتاج لممارسته مهارات خاصة .

2-2-2 العمل الذهني والعمل العضلي:

فالعمل الذهني هو الذي ينجزه الإنسان فكريا كتأليف كتاب مثلا، أما العمل العضلي فهو الذي يعتمد الفرد في إنجازه على قوته الجسمية كالبناء مثلا.

2-2-3العمل الكتابي والعمل الحرفي : فالعمل الكتابي هو الذي يتولى الإنسان إنجازه باستخدام الكتابة أما العمل الحرفي فهو الذي يقوم الإنسان بإنجازه باستخدام أدوات غير الكتابة .

2-3تمييز العمل عن الأعمال و العناصر المادية الأخرى للإنتاج:

إن العمل الإنساني يختلف عن العمل الحيواني من حيث طبيعته كما يختلف عن عناصر الإنتاج الأخرى ويمكن إبراز هذا الإختلاف من خلال مايلي[69] :

2-3 -1الطبيعة المميزة العمل باعتباره عنصر من عناصر الإنتاج : وتتمثل فيمايلي :

2-3-1-1 العمل مجهود واع وإرادي: ومعنى ذلك أن الإنسان يقوم بمجهودات دون تفكير وتقرير،فهو حين قيامه بالتنفس أو بالهضم فهو يقوم بحركات تلقائية دون أن يفكر فيها ،وبشكل اختياري.

2-3-1-2العمل مؤلم بطبيعته: ومعنى ذلك أن العمل الذي يقوم به الإنسان قد يسبب له العياء والإرهاق الجسماني.وهذا الألم متفاوت حسب نوع العمل الذي يقوم به العامل من .

2-3-2خصائص العمل باعتباره متميز عن العناصر المادية :يتسم العمل بمجموعة من السمات التي تميزه عن الإنتاج المادي أهمها مايلي [70]:

2-3-2-1فناء العمل بدرجة أكبر من عناصر الإنتاج الأخرى :إن عمل الإنسان لا يمكن تخزينه بل ينتهي بزيادة وقت فراغ العمل وتعطله عن العمل وبالتالي ضياعه للاستفادة من الأجر لتلك الفترة .

2-3-2-2صعوبة تحديد نفقة إنتاج العامل :إن حصول الفرد على عمل معين يعني تربيته حتى وصوله لسن العمل ،إضافة إلى تزويده بالتدريب والتعليم اللازمين لبلوغه إلى المستوى الذي يمكنه من قيامه بالعمل مما يطرح لنا إشكالية تقييم أو حساب نفقة تربية الفرد وتعليمه ،وتدريبه لكي يكون مؤهلا للقيام بعمله ،وهذا العمل يصعب تحديده بدقة من حيث إنتاجيته وتحديد نفقته في إعداده للعمل بدقة، مثلما هو الحال في عناصر الإنتاج الأخرى.

2-3-2-3عدم تجاوب عرض العمل مع الطلب عليه في بعض الأحيان: إنه من الصعب عملية تجاوب عرض العمل مع الكمية المطلوبة منه كالسلع لأنه في حالة وجود فائض من العمل قد يلجأ للتخلص منه بالهجرة أو تحديد النسل أما في حالة زيادة الطلب على العمل فهنا يحتاج إلى وقت طويل أيضا في عملية البحث عن العمالة حيث يحصل ذلك بزيادة النسل والاهتمام بالتدريب والتعليم المهني.

2-3-2-4 محدودية قدرة العمل على التنقل بالمقارنة مع عوامل الإنتاج الأخرى :إن الأشخاص حين ولادتهم في مكان معين ونشأتهم به قد يجعلهم يتعلقون بأصحابهم وعائلاتهم ،كما توجد عوائق سياسية

تمنع العاملين من الانتقال من مكان لأخر،بخلاف عوامل الإنتاج الأخرى فهي سهلة الانتقال،على خلاف الأرض فقط التي يستحال نقلها [71].

2-4إنتاجية العمل : أي أن كون العمل عنصر من عناصر الإنتاج فالغرض الأساسي منه هو إنتاج الأموال(السلع والخدمات)،وعليه يستبعد منها تلك المجهودات التي لا تنج أموالا بالمعنى الاقتصادي فالشخص الذي يمضي وقت فراغه في صيد الأسماك مثلا لا يعتبر عمله عملا بالمفهوم الاقتصادي نظرا لكونه لا ينتج أموالا.

3-عنصر رأس المال :يعتبر رأس المال أحد العناصر الضرورية لقيام عملية الإنتاج والذي بدونه لا يمكن عملية القيام بالإنتاج.

3-1تعريف رأس المال:

يقصد برأس المال لدى الاقتصاديين بأنه تلك السلع المنتجة المستخدمة في إنتاج إضافي ،فهو وسائل و مكائن و آلات ...إلخ، تستخدم في إنتاج السلع والخدمات. [72]

3-2أنواع رأس المال[73]:يصنف رأس المال إلى مجموعة من التقسيمات أهمها مايلي :

3-2-1رأس المال الثابت والمتداول :رأس المال الثابت يتشكل من معدات ومباني وآلات تستعمل عدة مرات في العملية الإنتاجية ولا تفنى باستخدامها لمرة واحدة في عملية الإنتاج.

3-2-2رأس المال النقدي ورأس المال العيني :فرأس المال النقدي يكون في شكل سيولة نقدية أو أسهم وسندات أما رأس المال العيني فيتمثل في الآلات والمعدات المستعملة في عملية الإنتاج.

3-2-3رأس المال العام ورأس المال الخاص :رأس المال العام هو الذي يعتبر من ممتلكات الدولة ،أما رأس المال الخاص فهو الذي يملكه الأشخاص بخلاف الدولة.

3-2-4رأس المال المادي ورأس المال غير المادي :فرأس المال المادي :و الذي يمكن استخدامه في عملية الإنتاج كالآلات والمواد الأولية ،أما رأس المال غير المادي فهو مساهمة الأفراد من ابتكارات وإبداعات في البحث العلمي.

3-2-5رأس المال المنتج ورأس المال الإيرادي: رأس المال المنتج هو الذي يستخدم في العملية الإنتاجية في صنع السلع أما رأس المال الإيرادي فهو الذي لا يستخدم في عملية الإنتاج كالأسهم والسندات.

أما رأس المال المتداول فيقصد به تلك المواد الأولية والسلع التي تنتهي بمجرد استخدامها لمرة واحدة في العملية الإنتاجية.

4- عنصر التنظيم:لقد أضاف الباحثين في علم الاقتصاد فكرة التنظيم كعامل من عوامل الإنتاج نظرا لكون الشخص المنظم هو الذي يتولى إدارة عوامل الإنتاج .

4-1 تعريف التنظيم :

يعرف التنظيم على أنه "العملية التي تتولى الجمع (التوليف) بين عوامل الإنتاج الثلاثة (الأرض، العمل،رأس المال) ،بالنسب المطلوبة للحصول على إنتاج معين بهدف الحصول على الربح"[74].

كما يقصد به أيضا المساعدة التي تقدم للعمليات الإنتاجية بجميع العوامل المختلفة بالنسبة الصحيحة للاشتراك في العملية الإنتاجية وإدارة هذه العملية حتى تنتج السلعة في شكلها النهائي وتسويقها بالطرق المختلفة حتى تصل إلى المستهلك.[75]

وعليه فالمنظم هو الشخص القائم بعملية التنظيم،فهو يتولى دراسة وتنفيذ المشروع وتحمل نتائجه.

يعتبر المفكر الفرنسي جون باتيست ساي أول من فرق بين المنظم والرأسمالي ،حيث عرف المنظم على أنه الشخص القائم بعملية التوليف بين عناصر الإنتاج وعليه فهو يتحمل مخاطرة الربح والخسارة،أما الرأسمالي فهو الشخص الممول للمشروع[76].

4-2-مهام المنظم : وتسند للمنظم عدة واجبات أهمها مايلي[77]:

التوجيه الإداري :أي تحديد المسؤوليات الإدارية من المشروع وتعيين الأشخاص المسئولين عن تنفيذ سياسة ذلك المشروع.

تحمل المخاطر :ويبرز ذلك من خلال عملية التنبؤ بأوضاع السوق بناء على معايير علمية ،ووفقا لها يتم تحديد الإنتاج وأسعار المنتجات وكيفيات تسويقها.

تطور المشروع :ويتم ذلك من خلال عملية تطوير الآلات والطرق المستخدمة في عملية الإنتاج مما يساهم في تخفيض التكاليف لعملية الإنتاج.

ج-نظرية الإنتاج :تختص نظرية الإنتاج بصفة عامة باهتمامها بدراسة العلاقة التي تربط بين كميات عناصر الإنتاج المستعملة في عملية الإنتاج وكمية الناتج الكلي المتحصل عليه من خلال ذلك النشاط. إن نظرية الإنتاج تقوم على وجود مجموعة من الافتراضات وهي[78] :

-تجانس وحدات عناصر الإنتاج وإمكانية قياس الكمية المستخدمة منها عدديا. ويستبعد من هذه العوامل عنصر التنظيم.

-افتراض ثبات المستوى التكنولوجي خلال فترة الإنتاج.

-قابلية العنصر المتغير للتجزئة إلى وحدات صغيرة .

د-العملية الإنتاجية :يقصد بها تلك العملية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات من عوامل الإنتاج المختلفة إلى مخرجات من السلع والخدمات المختلفة ،بما يترتب عليها من منافع إضافية للإنسان[79].وهذه العملية تحكمها أساليب فنية محددة تتولى عملية المزج بين عوامل الإنتاج من خلال ما يعرف بدالة الإنتاج،والذي يساهم في النهاية في استغلالها الأفضل لتعظيم أرباح المشروع.

إن الإنتاج يتم في ظل قيود زمنية ،وعليه يجب تحديدها ،وهي تصنف إلى ثلاثة أنواع وهي[80] :

***الفترة الزمنية القصيرة جدا**:فهي التي تكون فيها عناصر الإنتاج ثابتة لأنها لا تتغير في هذه الفترة.

***الفترة الزمنية القصيرة** :وهي التي تتغير فيها بعض عناصر الإنتاج ،ولا يمكن من فيها تغيير السعة الإنتاجية.

***الفترة الزمنية الطويلة**:وخلال هذه الفترة يتسع حجم المشروع مما يفرض ضرورة تغيير جميع عناصر الإنتاج.

ه-دالة الإنتاج : هي تعبير رياضي عن عملية المزج بين عوامل الإنتاج بطريقة كفؤة تحقق أهداف المؤسسة ،فهي بذلك تبرز العلاقة الكمية بين مدخلات المؤسسة من عوامل الإنتاج المختلفة ومخرجاتها من سلع وخدمات جاهزة للاستهلاك.فهي بذلك تبرز الحد الأقصى للمخرجات الذي يمكن للمؤسسة الحصول عليه خلال فترة زمنية معينة باستخدامها لمدخلاتها،ويمكن التعبير عنها رياضيا كالأتي[81] :

$$Q=F(L,K,N,O)$$

حيث Q تمثل حجم المخرجات من السلع والخدمات.

أما (L,N,K,O) فهي تشير إلى عوامل الإنتاج المختلفة ممثلة في العمل ،التنظيم،الأرض،رأس المال .

لدالة الإنتاج ثلاثة أنواع وهي[82] :

***دالة الإنتاج الثابتة:** حيث تكون هذه الأخيرة ثابتة في حالة كون العلاقة بين المورد والناتج ثابتة ،أي تكون الدالة خطية وميلها ثابت .

***دالة الإنتاج المتزايدة:** معنى هذا كون ميل الدالة متزايد أي أن الإنتاج يتزايد بنسبة أكبر من زيادة المورد الإنتاجي ،معنى ذلك كلما أضيفت وحدة من المورد تساهم برفع الناتج الكلي بقدر أكبر من الوحدة السابقة لها من المورد.

***دالة الإنتاج المتناقصة:** معنى هذا أن العلاقة بين زيادة المورد الإنتاجي والزيادة في الناتج الكلي تكون بنسبة متناقصة،أي كل وحدة مضافة من العنصر الإنتاجي المتغير ستضيف إلى الناتج الكلي قدرا أقل من إضافته الوحدة السابقة.

و –قياس الإنتاج: هناك ثلاثة أنواع من النواتج تصادفها المؤسسة أثناء ممارستها لنشاطها وهي[83]:

1–الناتج الكلي :يمثل الكمية المنتجة من السلعة خلال العملية الإنتاجية وهو ما يظهر في الجانب الأيمن من معادلة دالة الإنتاج .

2–الناتج المتوسط: ويعبر عن متوسط إنتاج الوحدة من عنصر الإنتاج المتغير ويمكن الحصول عليه بقسمة كمية الناتج الكلي على عدد الوحدات المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير في إنتاجها.ويحسب بالعلاقة الناتج المتوسط /كمية المورد .

3–الناتج الحدي: هو عبارة عن مقدار التغير في الناتج الكلي الناجم عن استخدام وحدة إضافية من عنصر إنتاجي متغير، وبمعنى أخر هو التغير في الإنتاج نسبة للتغير في عنصر الإنتاج.

4–الناتج القومي والدخل القومي :يعتبر هذين المفهومين الاقتصاديين من أهم مؤشرات معرفة مدى تحقق النمو الاقتصادي لبلد ما ،إضافة إلى إمكانية معرفة مدى تحقق الرفاه الاقتصادي للمجتمع،ويعرف الدخل القومي على أنه "مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة "[84] أما الناتج القومي فهو عبارة عن "مجموع الناتج للاقتصاد من السلع والخدمات النهائية مقوما بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة أصطلح على أن تكون سنة "[85]فهما وجهان لعملة واحدة ينظر إليهما من زاويتين مختلفتين من زاوية إنفاقه أو زاوية اكتسابه.فالناتج الكلي هو حصيلة قيمة السلع والخدمات المستخدمة في القطاعات الاقتصادية أما الدخل الكلي فهو يمثل المدفوعات إلى أصحاب عناصر الإنتاج القائمين بإنتاج السلع .ويمكن قياس الناتج القومي أو الكلي بإحدى الطرق الآتية :

4–1طريقة الإنفاق ويقصد بها مجموع إنفاق جميع القطاعات الاقتصادية على السلع والخدمات التي تم إنتاجها في تلك السنة. وهذه الطريقة تعتمد لقياس الناتج القومي الإجمالي وتتضمن مايلي[86]:

– **الإنفاق الاستهلاكي الخاص:** أي يشمل إنفاق الأسر على استهلاكها الخاص للسلع والخدمات.

-**الإنفاق العام:** ويتضمن كل ما ينفق من قبل أحد مؤسسات الدولة على الخدمات العامة من سلع وخدمات مختلفة.

-**الإنفاق الاستثماري:** فهو يتضمن الإنفاق على قطاع الإنتاج على السلع الإنتاجية.

- **الإنفاق على القطاع الخارجي** : ويتضمن صافي المعاملات الخارجية مع طرح الواردات منه ،ويحسب الناتج القومي بالمعادلة الأتية .

الناتج القومي =الإنفاق الاستهلاكي الخاص +الإنفاق الاستثماري +الإنفاق العام +الصادرات _الواردات.

4-2طريقة الدخل المكتسب:ووفقا لهذه الطريقة نحصل على الناتج القومي الإجمالي من خلال تجميع عوائد عوامل الإنتاج من عمل وملكية ورأسمال وتنظيم[87].

وبناء على ماسبق فهو يحسب بالعلاقة التالية[88]:

الناتج القومي =الريع+الأجور+الفوائد+الربح.

وهذا نظرا لكونها تشتق من العلاقة التالية :

إنتاج السلع والخدمات=الأرض +العمل+رأس المال+التنظيم

4-3طريقة القيمة المضافة : إن طريقة الناتج القومي الإجمالي ترتكز على حساب قيمة السلع النهائية لتجنب الازدواج في الحساب ،أما طريقة القيمة المضافة فهي تعتمد على حساب تضيفه القيمة التي تضيفها الوحدة الإنتاجية للإنتاج الجاري .

وتعرف القيمة المضافة على أنها "قيمة الإنتاج مطروحا منها قيمة مستلزمات الإنتاج "وبجمع تلك القيم المضافة للوحدات الإنتاجية لبلد معين نحصل على تقدير مقبول للناتج القومي الإجمالي[89] ،فهي تتبع أساسا لحساب القيم الصافية لمجموع السلع والخدمات المنتجة ،أي حساب الناتج القومي.،وتحسب بالعلاقة التالية[90]:

القيمة المضافة =الإنتاج –المستلزمات (السلع الوسيطة).

إن هذه الطريقة تمكن من مايلي :

تقسيم الاقتصاد الوطني لعدد من القطاعات (زراعي،صناعي،...إلخ.

تقوم بحساب القطاعات بتحليلها إلى مستخدمات ومنتجات.

القيمة المضافة للاقتصاد الوطني تحصل عليها من خلال جمع القيم المضافة للوحدات الاقتصادية.حيث يمكن تقدير القيمة المضافة بالعلاقات التالية[91]:

الإنتاج المحلي –مستلزمات الإنتاج=القيمة المضافة .

الناتج المحلي +صافي عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية في الداخل والوطنية في الخارج = الناتج القومي الإجمالي.

الدخل القومي بأسعار السوق –الضرائب غير المباشرة +الإعانات =الدخل القومي بأسعار عوامل الإنتاج.

الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق –الاندثار = الناتج القومي الصافي بأسعار السوق.

ثانيا نشاط المبادلة :

يعتبر نشاط المبادلة من بين النشاطات الاقتصادية المهمة للمجتمعات في توزيع منتجاتها وخدماتها ،وعملية المبادلة هذه استخدمت مجموعة من الأدوات وهذه الأدوات هي حصيلة لتطور الإنسان عبر الأزمنة.

أ –تعريف المبادلة :هي عملية الحصول على أشياء مقابل أشياء أخرى قد تكون سلع وخدمات مقابل سلع وخدمات أخرى أو مقابل نقود.

ب –أدوات المبادلة :تستخدم في عمليات المبادلة بين الأفراد عدة أدوات وهي :

ب-1-أداة المقايضة :تعتبر أول أداة استخدمت في عمليات المبادلة بين الأفراد في المجتمعات .

ب-1-1تعريف المقايضة :يقض دبها مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد في حاجة إليها،حيث كان الأفراد يعرضون فائض منتجاتهم ويبحثون عن أشخاص يكونون في حاجة إلى السلع المعروضة ،مقابل حاجة هؤلاء الأفراد إلى منتجات الآخرين،مقابل استبدال يتفق عليه بين أطراف التبادل[92].إن عملية المقايضة أصبحت غير مجدية نظرا لتعرضها لمجموعة من الصعوبات .

ب-1-2صعوبات عملية المقايضة :يمكننا عرض مختلف صعوبات المقايضة فيما يلي[93]:

***صعوبة إيجاد وحدة مقياس للتبادل** :فالمقايضة تقوم بها بدون وسيط يفصل بين عملية تبادل السلعتين ،لذلك ينقصها وحدة حساب عامة ومشتركة يقاس بها أسعار السلع والخدمات المتبادلة في السوق .

* **صعوبة توفر وسيلة عامة صالحة لاختزان القيم** :ففي استخدام المقايضة لا يمكن للأفراد اختزان القيمة الشرائية الممثلة في السلعة التي بحوزته ،وبما أن معظم السلع لا يمكن اختزان قيمها فشكل ذلك عائقا أمام القائمين بالتبادل بهذه الوسيلة.

***صعوبة حدوث التوافق الثنائي لرغبات المتبادلين** :ففي ظل استخدام المقايضة يصعب على الأفراد تحقيق توافق رغباتهم نظرا لكون بعض السلع لا يمكن تجزئتها كالحيوانات كما أنه هناك بعض السلع ذات حجم كبير لايمكن مبادلتها مع سلع ذات حجم اقل .

* **صعوبة تجزئة بعض السلع** : فهناك بعض السلع يستحال تقسيمها نظرا لكونها ذات طبيعة خاصة إذا تم تقسيمها تتعرض للتلف مما يعيق عملية المبادلة بالمقايضة.

ب-2-أداة النقود :تعتبر النقود من أهم أدوات عملية المبادلة والتي سهلت على الأفراد عمليات المبادلة وهذه النقود تطورت بتطور الإنسان عبر الأزمنة المختلفة.

ب-2-1 -**تعريف النقود** :تعرف النقود على أنها "أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول ،وله قوة شرائية عامة ،يستخدم وسيطا في التبادل ،ومقياسا للقيم "[94]،ويستنج من هذا التعريف تعدد الوسائل المستعملة كنقود ،إضافة إلى كونها تحظى بالقبول العام .

ب-2-2**خصائص النقود** :يشترط في النقود لكي تقوم بوظيفتها على أكمل وجه أن تتسم بالصفات التالية[95]:

*تمتعها بالقبول العام :أي قبول جميع الأفراد في المجتمع بالتعامل بها دون عائق في عملية الحصول على السلع والخدمات في مقابلها ،وتسوية جميع المعاملات الاقتصادية بها .

*قابليتها للتجزئة :أي إمكانية تقسيمها إلى وحدات دون أن تحمل نقصانا في قيمتها.

*تمتع النقود بثبات نسبي في قيمتها :أي للا تتغير من في وقت صغير بسرعة مما يكسبها ثقة الأفراد في التعامل بها حاضرا ومستقبلا.

*أن تتسم بخفة وزنها وسهولة حملها وانتقالها:أي تصنع من وحدات خفيفة الوزن غير قابلة للتزييف بحيث يمكن لمالكها استخدامها متى يشاء في معاملاته.

*تمتع النقود بصعوبة تلفها :أي عدم قابليتها للهلاك بسرعة نتيجة لتداولها بين أيدي الأفراد لذلك نجد معظم الدول تصنعها من ورق خاص.

ب-2-3**وظائف النقود** :إن النقود كأداة للتبادل تقوم بمجموعة من الوظائف المتنوعة في الاقتصاد الحديث ،وهي مرتبطة ببعضها البعض ،وتتوقف كفاءتها على مدى التوفيق الذي يتاح للنقود في أداء وظائفها الأساسية،وللنقود وظائف أساسية أي في حالة عدم وجودها لا يمكن تسميتها بالنقود ووظائف ثانوية نظرا لكونها تساهم في إجراء معاملات اقتصادية أجلة دون عناء الإنسان .

ب-2-3-1**الوظائف الأساسية للنقود** :وتتمثل فيمايلي[96]:

***النقود كوسيط للتبادل** :وهي أهم وظيفة للنقود ولكي تنجح في أداء هذه الوظيفة يجب أن تكون مقبولة قبولا عاما من جميع المتعاملين بها أي يجب أن تحوز على قوة شرائية تمكن مالكها من الحصول على ما يعادلها من سلع وخدمات في أي وقت تعرض في السوق،ولكي تستخدم كوسيط للتبادل يجب أن تتوفر فيها خصائص النقود السابقة الذكر كخفة الوزن وسهولة الانقسام وعدم القدرة على تزييفها...إلخ.

***النقود كمقياس للقيمة** :أي إمكانية استعمالها كمقياس عام لقياس السلع والخدمات والثروات ،فهي تشكل وحدة حساب للنفقات والإيرادات،فقيام النقود بقياس السلع والخدمات يعني إرجاع قيم جميع السلع والخدمات في الاقتصاد القومي إلى النقود أي تقوم السلع بالنقود بدلا من أن تنسب قيمة كل سلعة إلى مجموع قيم السلع الموجودة في السوق [97]،فأصبح يقال مثلا سعر الخبز عشرة دنانير ،فهي وحدة قياس لأسعارها بالقيمة ،ويقصد بالقيمة هنا تلك القيمة الاستبدالية للسلعة ،أي قدرة السلعة أو قدر معين منها في الحصول على سلعة أخرى أو جزء منها.

ب-2-3-2الوظائف الثانوية للنقود :

إن النقود تساهم في إجراء عمليات إضافية علاوة على وظائفها الأساسية وهي[98] :

***النقود كأداة لخزن القيمة** :ويقصد بذلك أن الفرد يمكنه ادخار النقود وتأجيل تبادلها في مقابل السلع والخدمات التي يرغب في الحصول عليها مستقبلا ويتوقف نجاح هذه الوظيفة على اعتبارين وهما :

-الأول ثبات قيمة النقود وعدم فقدانها لقيمتها بمرور الزمن .

-الثاني مدى توفر السلع والخدمات التي يرغب الفرد في الحصول عليها في الوقت الذي يحتاجها.

***النقود كأداة للدفع الأجل** :فنظرا لكبر حجم المعاملات الاقتصادية وعسر دفعها في الفور أوجدت النقود لتسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات وتحديد أسعارها وتسليمها في وقت أجل ،كما تساهم النقود في تسهيل عملية الاقتراض وتحديد ماسيدفعه المقترض مستقبلا مما يسهل عمليات التبادل المستقبلية على الأفراد.

ب-2-4أنواع النقود :لقد أستخدم الأفراد عدة أشكال من النقود وهذه الأنواع تطورت بتطور الإنسان وتطور معاملاته، ويمكننا إيجاز هذه الأنواع فيمايلي [99]:

***النقود السلعية** :وهي تلك النقود التي تحدد قيمتها وحداتها وقياسها بسلعة أخرى،ولقد أستخدم الإغريق مثلا الماشية كنقود لهم ،والصينيون استخدموا السكاكين كنقود[100].

***النقود المعدنية** : وهي تلك النقود التي تحدد قيمة السلع والخدمات بموجبها وفق بالنسبة لوحدة قياس معدنية سواء أكانت فضية أو ذهبية ...إلخ.

***النقود الورقية** :وهي تلك النقود المصنوعة من الورق والتي تستعمل في عصرنا الحاضر في عملية التبادل للسلع والخدمات،ولقد لقي هذا النوع من النقود تطور بارز ففي البداية كانت في شكل سندات وإيصالات تنوب عن كمية معدنية ثم تطورت تدريجيا فأصبحت لا تمثل قيمة معدنية في حد ذاتها ،أي لا يمكن استبدالها بالذهب والفضة ،وإنما تستمد قوتها وقوتها من التشريعات والقوانين،فكانت تعرف في البداية بالنقود الورقية النائبة أو الوثيقة وفيما بعد أصبحت تعرف بالنقود الورقية الإلزامية.والنقود الورقية تتكون من وحدة نقدية رسمية كالدينار ووحدات نقدية مساعدة لها كنصف دينار وربع دينار....إلخ ،فهي أجزاء من تشكل تلك الوحدة الرسمية.

***النقود المصرفية** : وهي نقود حديثة تقوم بإيجادها البنوك التجارية بعملية الائتمان والتي تتمثل في الصكوك المصرفية ،وبطاقات الائتمان .كما أوجدت بعض السندات والأوراق المالية التي يمكن أن تباع أتخصم لدى البنوك التجارية فهي شبه نقود نظرا لكونها غير سائلة .

ج- حيز التبادل-نظرية السوق-

إن عملية الإنتاج لا يتم نجاحها إذا لم توفق بعمليات البيع والشراء في سوق معينة،وهذه السوق تتطلب وجود آليتي العرض والطلب لتحديد قيمة المنتجات والخدمات.

ج-أ-تعريف السوق: يعرف السوق :"هو المكان الذي يلتقي فيه المستهلك والمنتج حيث يعرض المنتج منتجاته عند مستويات مختلفة من الأسعار،فيحدد المستهلك الكميات المطلوبة منها عند مختلف

الأسعار"،[101] كما يمكننا تعريف السوق بأنه مكان التقاء البائعين مع المشترين لإتمام صفقاتهم البيعية والشرائية بأسعار محددة.

ج-ب- **أنواع الأسواق:** تصنف الأسواق تبعا لاتساعها أو ضيقها إلى الأصناف التالية[102]:

1-**الأسواق المحلية:** وهي تلك الأسواق التي يتم فيها تبادل السع والخدمات في مدينة ما أو قرية أو داخل دولة معينة دون الخروج من حدودها في عملية التبادل.

2-**الأسواق الإقليمية:** وتتمثل في تلك الأسواق التي تتعامل فيها مجموعة من البلدان متجانسة من حيث تقاليدها وعاداتها الاستهلاكية .

3-**الأسواق العالمية:** هي الأسواق التي يتعامل فيها المنتجين والمشترين لسعة أو خدمة على مستوى عالمي.

ج-ج-**وظائف الأسواق:** تختلف وظائف الأسواق باختلاف الأنظمة الاقتصادية في البلدان ولكنه معظمها تشترك في الوظائف التالية [103]:

***تنظيم الإنتاج:** حيث تتم عملية تنظيم الإنتاج لسلعة أو خدمة معينة على ضوء موقف السلعة أو الخدمة في السوق بمتابعة عرضها والطلب عليها ومستوى أسعارها في السوق ،وبالتالي تنسيق الإنتاج بناء على الأسعار والطلب على مختلف السلع والخدمات.

***تحديد قيمة السلع أو الخدمات:** حيث يتم تحديد قيم السلع والخدمات بناء على تفاعل الطلب مع العرض على السلع والخدمات،وتكون الأسعار هي مقياس تلك القيم .

***توزيع السلع والخدمات:** يتم توزيع السلع أو الخدمات المنتجة عن طريق الأسواق عن طريق تقديمها للأسواق.

***تشجيع الاستثمار والادخار:** حيث يعتبر الاستثمار والادخار من أهم وظائف السوق المهتمة بالمستقبل وتتم هاتين العمليتين نتيجة ظروف السوق المختلفة.

ج-د -آليات السوق: إن السوق يعمل بتركيب مجموعة من الآليات وتتمثل هذه الآليات فيمايلي :

1- آلية الطلب: وهي الآلية التي توضح العلاقة بين السلع المرغوب في شرائها والأسعار المرفقة لها.

1-1 مفهوم الطلب: يعرف على أنه تلك الكميات التي يرغب المستهلك ويستطيع الحصول عليها بأسعار مختلفة وخلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[104].أي أنه قد يملك أحيانا الفرد نقود ولكنه لا يشتري سلعة فهنا يملك قدرة الشراء تنقصه رغبة الشراء وأحيانا يملك رغبة الشراء وتنقصه القدرة على الشراء حيث يرغب في شراء سيارة مثلا إلا أنه لا يملك نقود كافية لشرائها.

1-2 قانون الطلب : هو عبارة عن تعبير رياضي عن العلاقة العكسية بين سعر السلعة المطلوبة والكميات المطلوبة منها ،حيث تتغير تغيرا عكسيا مع تغير السعر فتزيد بانخفاضه وتقل بارتفاعه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[105] إلا أن هذا القانون لا يطبق على بعض السلع في بعض الحالات وتسمى استثناءات قانون الطلب.

1-3استثناءات عن قانون الطلب :هناك بعض الحالات التي لا يمكن فيها تطابق العلاقة العكسية بين السعر والكميات المطلوبة وهي :

***حالة التباهي والتفاخر:** أي انه يوجد بعض الأفراد لديهم نزعة ذاتية تميل للتباهي عند اقتناء بعض السلع والخدمات الغالية الثمن أو يزداد اقتنائهم للسلع التي ترتفع أسعارها بدافع التفاخر والتباهي عند حوزتها وتبرز بالنسبة لبعض المجوهرات والسيارات المتميزة والمنحوتات[106].

***مسايرة المجموعة او الركب:** أي ميل بعض الأشخاص لفكرة التقليد في شراء السلع فالطالب مثلا يشتري الألبسة التي اشتراها زملاؤها مما يساهم في زيادة الطلب عليها.[107]

***نزعة التمايز والانفرادية:** أي أن بعض المستهلكين لديهم نزعة لشراء سلع ولو تزايد ثمنها بدافع التميز عن الآخرين[108].

***حالة ظروف الحر ب** : ففي هذه الحالة يزيد الإقبال على السلع الغذائية على الرغم من ارتفا ع أسعارها فيحدث عكس قانون الطلب.

1-4جدول الطلب: يعرف جدول الطلب على أنه البيان الذي يوضح الكميات المشتراة من سلعة معينة إزاء أسعار معينة .

الجدول رقم (2) جدول الطلب على السلعةX

الإحداثيات	السعر PX	الكمية المطلوبة (في فترة زمنية معينة) QDX
A	120	3
B	100	9
C	80	15
D	60	20
E	40	25
F	20	35

المصدر: من إعداد الباحث

1-5منحنى الطلب: هو المحل الهندسي الذي يمثل مجموعة النقاط تمثل كل نقطة إحداثية من (سعر، كمية)وهو عبارة عن منحنى يمثل جدول الطلب بيانيا [109]، يمكننا تمثيل الجدول السابق من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (4)منحنى السلعةX

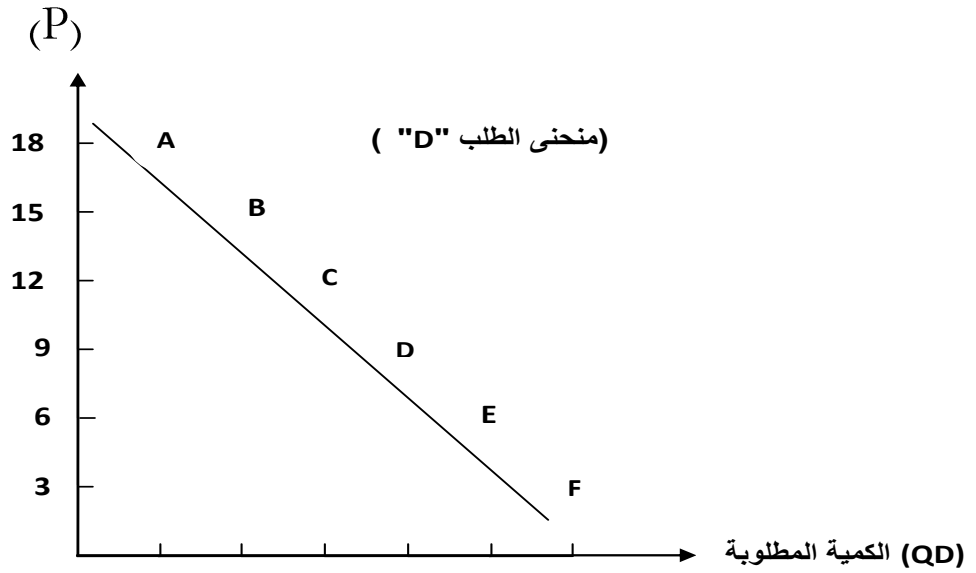

المصدر: نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي ،مرجع سابق،ص35.

فيعبر المحور الرأسي عن أسعار السلعة والحور الأفقي يعبر عن الكمية المشتراة من السلعة عند سعر مفترض مقاسة بالكمية ،وهي الكيلوغرام في الشهر.فنلاحظ انحدار المنحنى من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين دلالة على العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة والأسعار المرافقة لها.

1-6**طلب السوق** : هو مجموعة طلبات المستهلكين في سوق معينة .

1-7**منحنى طلب السوق**: هو عبارة عن محل هندسي يمثل مجموعة طلبات جميع المستهلكين.

1-8**التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة**[110]:

1-8-1**التغير في الكمية المطلوبة** :هو الذي يحدث على نفس منحنى الطلب من نقطة إلى نقطة أخرى تمددا و انكماشا وذلك نظرا للتغير في سعر السلعة على خلاف العوامل الأخرى المحددة للطلب.ويمكننا تمثيله من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم (5) التغير في الكمية المطلوبة

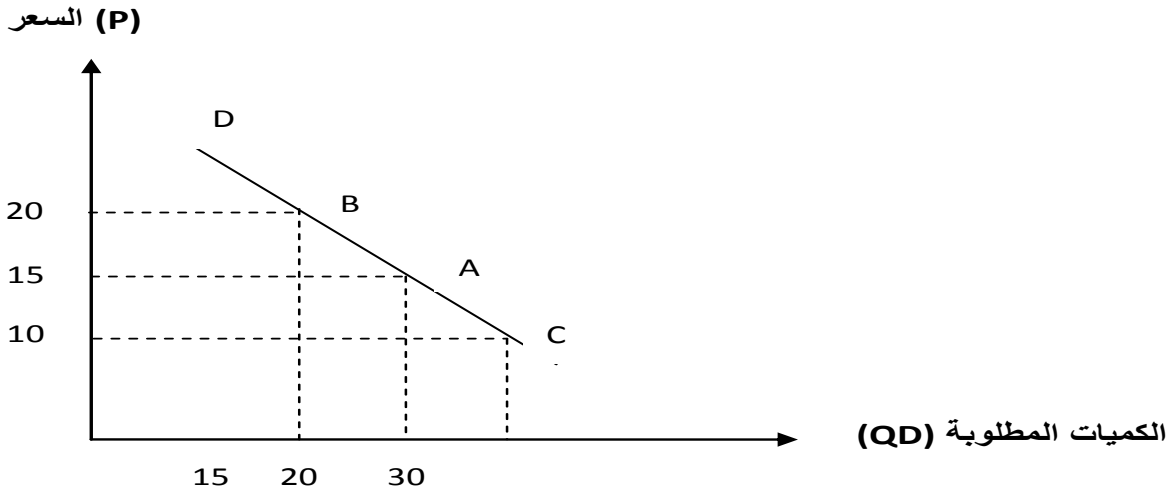

المصدر: نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي،مرجع سابق،ص47.

1-8-2**التغير في الطلب** هو عبارة عن انتقال كامل في كل منحنى الطلب إما إلى أعلى جهة اليمين بالزيادة للطلب أو إلى أسفل جهة اليسار بنقص الطلب وهذا يحدث نتيجة للتغير الحاصل في العوامل

الأخرى على خلاف سعر السلعة كمستوى الدخل وذوق المستهلك ...إلخ.وهذا ما يمكن تبيانه من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (6) التغير في الطلب على السلعة

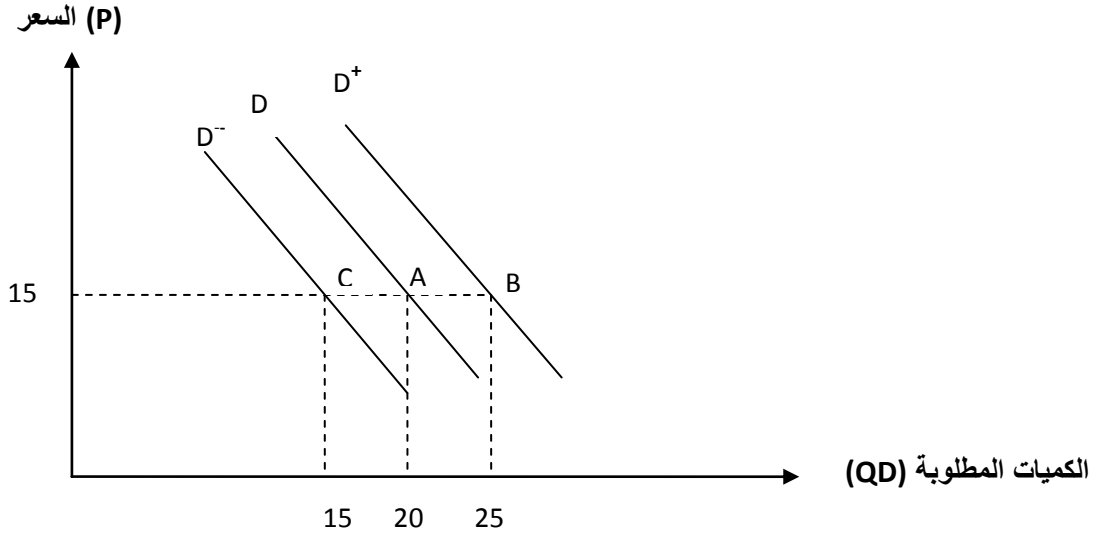

المصدر :نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي،مرجع سابق،ص.48

1-9محددات الطلب:إن الطلب يتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية على خلاف السعر والتي تساهم في انتقال منحنى الطلب من اليسار إلى اليمين فتقل الكميات المطلوبة من السلعة ومن أهم هذه العوامل ما يلي[111]:

***الدخل:** تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ودخل المستهلك علاقة طردية ،أي أنه كلما زاد دخل المستهلك زادت الكميات المطلوبة من السلعة والعكس صحيح،مه استثناء حالة السلع الرديئة من هذه العلاقة.

***عدد المستهلكين:**فكلما زاد عدد المستهلكين كلما زادت الكميات المطلوبة من السلعة والعكس صحيح.

***ذوق المستهلكين :**فالعلاقة بينها وبين الطلب على السلعة أيضا طردية حيث كلما زاد تفضيل المستهلكين للسلعة كلما زادت الكميات المطلوبة منها والعكس صحيح.

***أسعار السلع الأخرى (المكملة والبديلة):**ويمكننا إبراز علاقة الطلب بها كما يلي:

– **أسعار السلع البديلة** :أي تلك التي يمكنها أن تحل محل سلع أخرى في إشباع حاجات الأفراد،فالعلاقة التي تربط بين أثمان هذه السلع مع الكمية المطلوبة من السلعة علاقة طردية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

– **أسعار السلع المكملة** :والسلع المكلة هي التي لا يمكن استهلاكها بدون استهلاك سلعة أخرى معها لإشباع حاجة المستهلك،كمعجون الأسنان مع الفرشاة،فالعلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من السلعة وأسعار السلع المكملة لها علاقة عكسية.

–**توقعات المستهلكين** :فعند توقع المستهلك لارتفاع سعر السلعة مستقبلا فإنه سيزيد من طلبه للسلعة إذا كانت عادية ويقل إذا كانت رديئة ،وفي حالة توقع انخفاض سعر السلعة فإنه سيخفض من طلبه على السلع العادية ويزداد طلبه على السلع الرديئة.

1-10-طلب السوق:

يعرف طلب السوق على سلعة أو خدمة معينة بأنه "مجموعة طلبات المستهلكين الذين يتكون منهم السوق خلال فترة زمنية معينة وعند مستويات مختلفة من الأسعار[112].

مثال: [113]إذا قمنا بافتراض وجود سوق لسلعة معينة يتكون من ثلاثة مستهلكين ،ونرمز لهم على التوالي : (A) و(B) و(C)وكان لكل منهم جدول طلب خاص به يوضح الكمية التي يطلبها عند كافة الأسعار بالوحدة ،فإنه يمكننا اشتقاق جدول طلب السوق على هذه السلعة ،وتوضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2): طلب السوق

ثمن السلعة دينار	طلب المستهلك (A)	طلب المستهلك (B)	طلب المستهلك(C)	طلب السوق (M)
20	5	2	1	9
16	10	6	4	20
12	20	12	8	40
8	30	20	12	62

المصدر:من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن طلب السوق لا يختلف عن طلبات المستهلكين من حيث العلاقة بين الكميات المطلوبة والسعر حيث العلاقة تبقى بينهما طردية.

2-ألية العرض:وهي توضح لنا كيفية تناسب الكميات المعروضة من سلعة ما مع أسعارها في السوق.

2-1 تعريف العرض:هو تلك الكميات من السلعة التي يكون المنتجون راغبين وقادرين على توفيرها بهدف البيع عند أثمان مختلفة وسيكونون بشكل عام راغبين وقادرين على بيع كميات أكبر من السلعة عند الأثمان الأدنى عند توفر الظروف الأخرى أو ثباتها في العرض[114].

قانون العرض: هو تعبير رياضي للعلاقة بين الكميات المعروضة من سلعة ما مع الأسعار المرافقة لها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

2-2جدول العرض : هو جدول يبين فيه ارتفاع الكميات المعروضة من السلعة مع ارتفاع أسعرها في شكل علاقة طردية،ويمكننا تمثيلها في الجدول الأتي :

الجدول رقم (3)جدول عرض لسلعة معينة

الإحداثيات	سعر الوحدة من السلعة (دينار)	الكميات المعروضة من السلعة (طن)
A	5	18
B	4	16
C	3	12
D	2	7
E	1	0

المصدر: مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد،مرجع سابق ،ص .64

2-3منحنى العرض :هو محل هندسي تمثل فيه مختلف الثنائيات المرافقة للعلاقة الطردية بين الكميات المعروضة من سلعة ما مع الأسعار التي ترافقها.

الشكل رقم (7) منحنى عرض سلعة ما

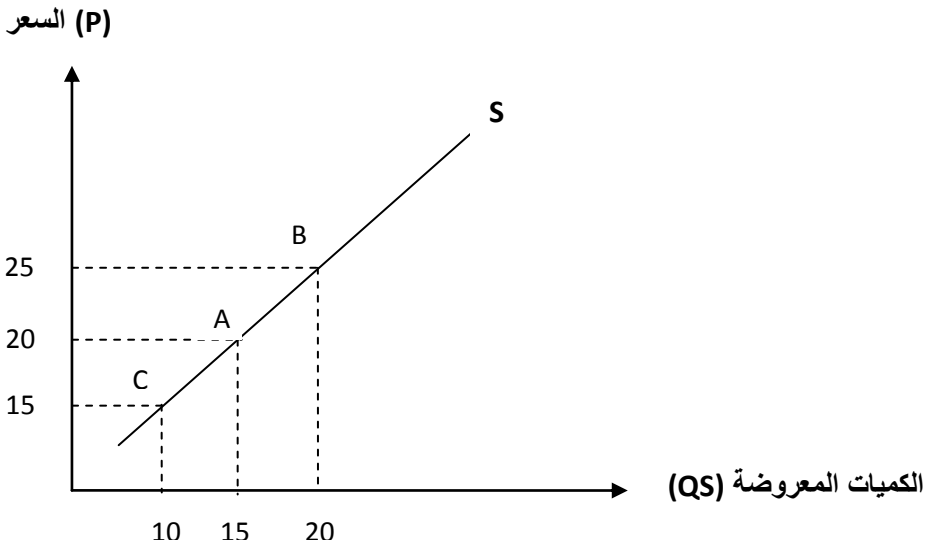

المصدر : نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي،مرجع سابق ،ص 59.

2-4التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة[115]:

2-4-1 التغير في الكمية المعروضة:

يقصد بالتغير في الكمية المعروضة من سلعة ما التغير الذي يحدث نتيجة للزيادة أو الانخفاض في سعر سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة،ويمكن تمثيله من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (8)التغير في الكمية المعروضة من سلعة ما

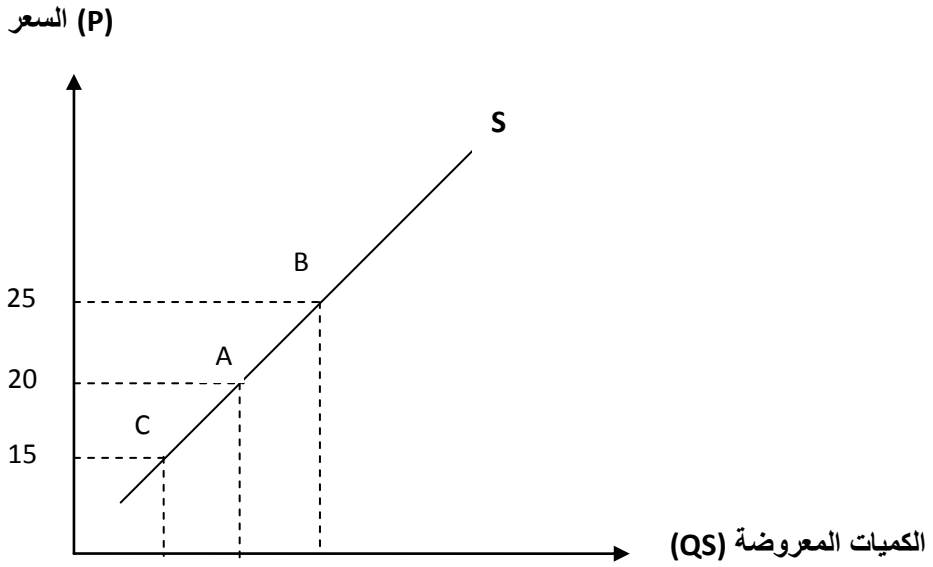

المصدر : نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي،مرجع سابق ،ص 59.

2-4-2التغير في العرض : هو عبارة عن انتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى أخر إلى اليمين في حالة الزيادة وإلى اليسار في حالة النقصان وهذا يحدث نتيجة للتغير في العوامل الأخرى على خلاف السعر.ويمكننا تمثيله من خلال الشكل البياني الأتي:

الشكل رقم (9)التغير في عرض سلعة ما

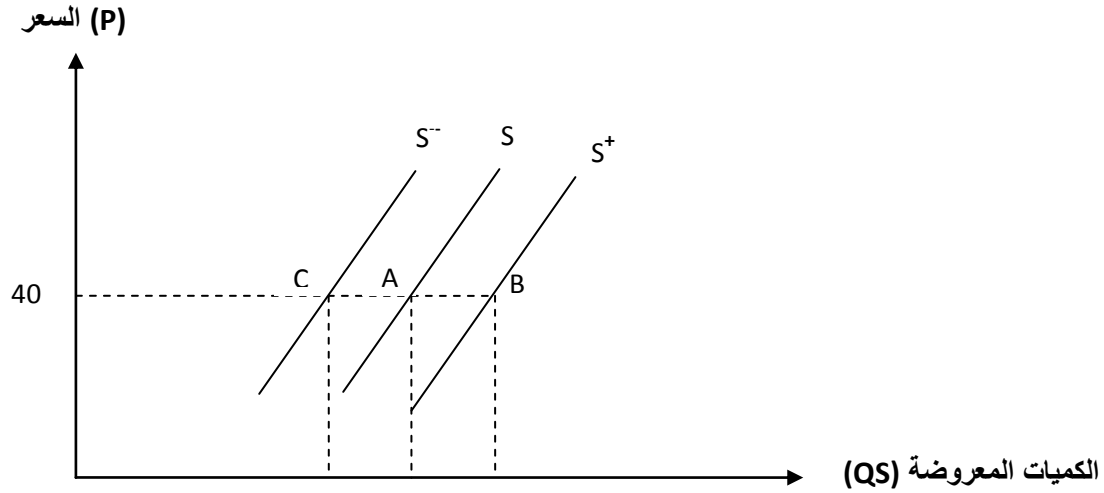

المصدر : نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي،مرجع سابق ،ص 60.

2-5محددات العرض :هناك عدة عوامل تؤثر على الكميات المعروضة من السلع بخلاف سعر السلعة أهمها مايلي[116]:

***أسعار عناصر الإنتاج** إذا ارتفعت أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الأرباح مما يساهم في تخفيض العرض من السلعة والعكس صحيح.

***التقدم التكنولوجي** :فكلما استخدم المنتج آلات متطور كلما زاد عرضه من السلع والعكس صحيح.

***أسعار السلع الأخرى** :إن ارتفاع أسعار السلع الأخرى مع ثبات سعر السلعة المعينة سيدفع المنتج إلى تخفيضه للإنتاج والذهاب نحو السلع الأخرى التي ارتفع ثمنها في السوق للحصول على عوائد كبيرة والعكس صحيح.

***توقعات المنتجين** :إن توقع المنتجين بزيادة سعر سلعة ما يساهم في ارتفاع عرضهم لها والعكس صحيح في حالة توقعهم بانخفاض سعرها مستقبلا.

2-6تحديد توازن السوق :فكلمة التوازن تدل على مساواة الكيات المعروضة مع الكميات المطلوبة من سلعة ما في سوق محددة خلال فترة زمنية معينة،فيتحقق هذا التوازن هندسيا بتلاقي منحنى العرض

السوقي مع منحنى الطلب السوقي للسلعة ،وبناء على ذلك يعرف السعر والكمية عند تلك النقطة بالسعر التوازني والكمية التوازنية[117]

2-7عرض السوق :يمكن تعريف عرض السوق لسلعة أو خدمة معينة على أنه مجموعة عروض المشروعات الفردية المنتجة أو البائعة لهذه السلعة أو لهذه الخدمة عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال فترة زمنية معينة "[118]،مثال : [119]لنفرض أنه في مجال إنتاجي معين يوجد ثلاثة مشروعات تنتج سلعة معينة ونرمز لها كما يلي :(A) و(B) و (C)وكان لكل مشروع منها جدول خاص بعرض كمية من منتجاته عند كل سعر،فإنه يمكننا الحصول على عرض السوق لهذا المنتوج ،والذي يمكننا توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4) عرض السوق لمجموعة من المشاريع من سلعة ما

ثمن السلعة دينار	عرض المشروع(A)	عرض المشروع(B)	عرض المشروع(C)	عرض السوق(M)
6	4	8	5	17
7	6	12	7	25
8	10	14	9	33
9	12	16	10	38

المصدر :من إعداد الباحث .

يتبين لنا من خلال الجدول السابق بأن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة طردية في عرض السوق أي هي نفسها في حالات عرض كل مشروع على حدى من حيث فكرة قانون العرض.

3 -القيمة :إن أي سلعة لما يتم بيعها في سوق ما تخضع لتقييمها بآليتي العرض والطلب وتوافقهما بسعر معين أو بقيمة معينة .

3-1تعريف القيمة :إن القيمة تعبر عن قدر الشيء ،أما من الناحية الشرعية فهي تعرف ب" ماتزخر به الشريعة الإسلامية من مبادئ و أصول عامة ،وأحكام تضبط السلوك الإنساني للاستقامة" [120]،فهي بذلك تشمل ثلاثة مكونات وهي[121]:

***قيم عقائدية** :أي تتعلق بالإيمان بالله والملائكة والكتب السماوية ،والرسل والأنبياء والقضاء والقدر،واليوم الأخر.

***قيم خلقية** :وتتمثل في التحلي بالمثل العليا في الأخلاق.

***قيم عملية فقهية** :وتتمثل فيما يجب على الإنسان القيام به من معاملات تجاه الآخرين وتجاه الله سبحانه وتعالى.

فهي تشمل القيم المادية والخلقية على السواء فهي تختلف عن قيم الاقتصاد الوضعي والتي تركز على الجانب المادي فقط وتهمل الجوانب الأخرى العقائدية والخلقية.

أما تعريفها من الجانب الاقتصادي فهي الأهمية الاقتصادية المضافة من قبل الشخص على شيء ما.فهي وحدة قياس للأشياء مقابل أشياء أخرى، وفي حالة التعبير عنها نقديا تسمى سعرا[122].

إن الاقتصاديين يميزون بين مفهومين للقيمة و هما :

***القيمة الإستعمالية** :يقصد بها لا قدرة الشيء على إشباع حاجة إنسانية مباشرة عندما يستعمله الإنسان أو مقدار المنفعة التي يحصل عليها الإنسان لإشباع هذه المواصفات التي تتجسد في الشيء المستعمل نفسه"[123].

***القيمة التبادلية أو الاجتماعية** :ويقصد بها القوة الشرائية للسلع والخدمات أثناء القيام بمبادلتها في السوق مقابل الحصول على السلع والخدمات[124].

3-2أهمية القيمة :تكمن أهمية القيمة أو السعر في الاقتصاد من خلال ما يلي[125]:

أن فكرة تحديد أسعار خدمات عناصر الإنتاج في أسواق الموارد الاقتصادية يساهم في تحديد أسعار مداخيل تلك العوامل.

يساهم تحديد أسعار السلع والخدمات في تحديد القدرة الإستعمالية للأشخاص.

فهذا التفاعل بين جانبي العرض والطلب يسمى بآليات السوق.

وهذا التفاعل يحدث لنا ما يعرف بالسعر التوازني والذي يمكن تعريفه بأنه سعر يتعادل عنده كل من الكمية المطلوبة من سلعة ما من طرف المستهلك مع الكمية المعروضة من سلعة ما من المنتج ،وبناء عليه فكمية التوازن هي تلك الكمية التي يتوافق كل من المستهلك على شرائها والمنتج على بيعها من سلعة ما.

بينما يعرف التوازن المستقر على أنه في حالة حدوث خلل في السوق (ارتفاع أو انخفاض السعر عن سعر التوازن)فإن التفاعل الذي يحصل بين البائع والمشتري يؤدي إلى الرجوع إلى الوضع الأصلي وكأنه قوة تدفع إلى الرجوع إلى وضع التوازن الأصلي[126].وعليه فثمن الطلب هو أقصى حد ممكن للثمن يكون المستهلكون مستعدون لدفعه مقابل شراء سلعة ما.

أما ثمن العرض فهو الحد الأدنى للثمن الذي يقبله البائعون في مقابل بيع السلعة.

3-3النظريات المفسرة للقيمة :إن تطور نظرية القيمة لم يكن وليد قوى العرض والطلب لدى الكلاسيك فقط،بل جاءت نتيجة لأفكار ونظريات عديدة تطورت مع مرور الزمن،إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حاليا بما يطلق عليه بنظرية العرض والطلب ،وعليه برزت مجموعة من النظريات المفسرة لنظرية القيمة وهي على النحو التالي :

3-2-1نظرية العمل للقيمة:فهي نظرية قديمة عالجت موضوع القيمة،حيث يرى أصحابها"ريكاردو ،كارل ماركس"بأن قيمة السلعة تحدد اعتمادا على كمية العمل المبذول في إنتاجها .

ولقد برز فيها بعض الاختلاف بين الرأسماليين والاشتراكيين ،وبالخصوص فيما يتعلق بفائض القيمة ودرجة الاستغلال ...الخ.

ولقد انتقدت هذه النظرية بمنحها أهمية كبيرة للعمل على حساب عناصر الإنتاج الأخرى .

كما انتقدت أيضا بكونها اهتمت بجانب العرض على حساب الطلب[127].

3-2-2نظرية تكاليف الإنتاج للقيمة:وهي امتداد للنظرية السابقة الذكر ويرى أصحابها بتحديد قيمة السلع اعتمادا على تكاليف إنتاجها،وهذا ما أيده الفيزوقراطيين[128] .

وتعيب هذه النظرية بتركيزها على العرض "الندرة" ،وأهملت الطلب على السلع "المنفعة منها"،ومدى أهميتها في تحديد قيمة السلع..

إضافة إلى إهمالها لنوعية السلع وترى بأنها متجانسة في نوعيتها[129].

3-2-3نظرية المنفعة للقيمة :ومن أهم رواد هذه المدرسة فالراس ،ويعتقد مؤيدي هذه النظرية بتحديد قيمة السلع اعتمادا على منافعها،فالسلعة التي تحقق أكبر منفعة للشخص لها قيمة أكبر من السلع الأقل منفعة .

ويعاب على هذه النظرية بإهمالها لفكرة الندرة وتركيزها على منفعة السلعة ،مما ساهم في بروز فكرة لغز القيمة أو تناقض القيمة ،حيث قد تكون هناك سلعة ذات منفعة كبيرة لكنها ذات قيمة قليلة ،أو ليس لها قيمة كالهواء مثلا[130].

3-2-4نظرية العرض والطلب للقيمة : فهذه النظرية الاقتصادية حديثة النشأة ،جاءت لتفادي عيوب النظريات السالفة الذكر نظرا لتركيز بعضها على جانب العرض وإهمالها لجانب الطلب أو العكس وأصبح من الصعب تحديد قيمة السلعة اعتمادا على أحد الجانبين، والأخذ بمزاياها،كما أنه توفر المنفعة وحدها لا تساهم في تحديد السعر ومثال ذلك الهواء ،ولا توفر الندرة وحدها تحدد السعر فمثلا سلعة السكر بالنسبة للمرضى به قيمته منعدمة لديهم،وعليه كان من الضروري لكي يكون ثمن لسلعة ما أن تتصف بالندرة في العرض والمنفعة في جانب الطلب معا، لأن مستعمل السلعة هو محدد ما إذا كانت نافعة له أم لا ،وبما أن الندرة ممثلة لجانب العرض فلماذا لا يستطيع المنتج للسلعة إنتاج كمية و مرغوب فيها والإجابة عن ذلك بأنه يتحدد بندرة عوامل الإنتاج الكافية لإنتاجها،وعليه فثمن السلع يتحدد في السوق بناء على توافق آليتي العرض والطلب فيه[131].

ثالثا نشاط التوزيع :

بعد عملية الإنتاج تتم عملية تقسيم عوائد عوامل الإنتاج على المساهمين في نشاط الإنتاج مما يتشكل عنه وجود مجموعة من العوائد من ريع ،وفائدة وأجور وأرباح،وتوزيع هذه العوائد يشكل ما يعرف بالتوزيع الوظيفي ،أما إذا ما تم التوزيع على قطاعات فيصبح في شكله الثاني والذي يعرف بالتوزيع الشخصي.

أ-تعريف نظرية التوزيع:يقصد بنظرية التوزيع تلك النظرية المتعلقة بكيفية تقسيم عوائد عوامل الإنتاج على العوامل المساهمة في عملية الإنتاج.ولقد اهتم الكلاسيكيون بموضوع التوزيع في شكل نظريات متخصصة وليست عامة وهي نظرية الريع ،نظرية الأجور ونظرية الأرباح ،نظرية الفائدة.

ب -أنواع التوزيع :للتوزيع نوعان أساسيان وهما :

***التوزيع الوظيفي:** فهذا النوع من التوزيع للدخل يتمثل في عملية توزيع عوائد عوامل الإنتاج المالية يكون على أصحاب عناصر الإنتاج (عمل ،مورد طبيعي،مورد بشري ،جهد تنظيمي) [132] أي توزيع الدخل على العناصر المساهمة في عملية الإنتاج،لكل حسب مساهمته مما يجعل نصيب الفرد يختلف عن الأخر تبعا لمساهمته في الإنتاج.

***التوزيع الشخصي:** وهذا النوع من التوزيع يوضح لنا مقدار ما يحصل عليه الأشخاص أو القطاع العائلي من دخل أو إجمالي دخولهم ،ولا يؤخذ بعين الاعتبار مصدر الدخل في هذا النوع،حيث يتم ترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا وفقا لدخولهم ،حيث يقسم الأفراد إلى شرائح معينة وفقا لدخولهم ومن ثم تحدد نسبة دخل كل شريحة من الدخل القومي ،وفي هذا النوع من التوزيع يتم توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمتهم الفردية في عملية الإنتاج ،مما جعل هذا النوع من التوزيع يكون في شكل اجتماعي[133].

ج-عوائد عوامل الإنتاج:لقد تم التركيز هنا على فكرة التوزيع الشخصي لعوائد عوامل الإنتاج نظرا لكونه أساس قيام نشاط الإنتاج.

1- **الأجر** :يعتبر الأجر مقابل العامل ومحفزه عل القيام بنشاط العمل والاستمرار في عملية الإنتاج.

1- 1تعريف الأجر:هو"ما يتلقاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما"[134]وهذه الخدمة أو العمل يستوي أن يكون بشكل عضلي أو ذهني فإذا كان العمل ذهني يطلق على مقابل العمل الراتب أما إذا كان العمل عضلي يعرف مقابله بالأجر.

1-2أنواع الأجر :تقسم الأجور إلى الأنواع التالية[135] :

1-2-1الأجر النقدي والأجر الطبيعي :

***الأجر النقدي** هو الذي يدفع للعامل في شكل سيولة نقدية بعملة معينة كالدينار الجزائري

***الأجر العيني أو الطبيعي** :هوا لذي يدفع للعامل في شكل سلع أو خدمات.

والفرق بينهما أن الأجر العيني أو الطبيعي يتأثر بتقلبات أسعار السلع و الخدمات ،حيث يرتفع بارتفاعها وينخفض بانخفاضها.

1-2-2الأجر الاسمي والأجر الحقيقي:

***الأجر الاسمي:** يقصد به ما يدفعه المستخدم للعامل مقابل جهده المبذول في الإنتاج في شكل وحدات نقدية

***الأجر الحقيقي:** يعبر عن مقار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بأجره النقدي،حيث يعبر هذا الأخير عن قدرة العامل الشرائية بأجره الاسمي ،فكلما انخفضت القوة الشرائية قل حجم السلع والخدمات التي يمكن للعامل الحصول عليها بأجره الاسمي والعكس بالعكس.

كما تصنف الأجور أيضا إلى الأصناف التالية[136]:

***الأجر الزمني:** وهو الذي يدفع للعامل على أساس الفترة الزمنية التي يقضيها في عمله، قد يكون بالساعات أو الأيام...إلخ.

***الأجر بالقطعة** : وهو الذي يدفع للعامل لقاء جهده على أساس وحدات الإنتاج المتفق عليه وقد تكون مقدرة مسبقا ،كالمتر من القماش مثلا ب500دج .

***الأجر المقطوع** :وهو الذي يمنح للشخص مقابل قيامه بإنجاز معين ،كأن يمنح مبلغ 50مليون مقابل بنائه لمنزل.

1-3كيفية تحديد الأجر[137]: إن الأجر مثله مثل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى ،يخضع تحديده كسعر ينشأ عن تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه في سوق العمل.

2-الريع :

2-1 تعريف الريع :هو" الثمن أو المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية ،وخاصة الأرض ،في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد "[138]ويختلف الريع عن أثمان عناصر الإنتاج الأخرى في كونه يتعلق بالموارد الطبيعية ذات الطبيعة الخاصة النادرة والتي تتمثل في كونها محدودة الكمية ولا تخضع للارتفاع لا بواسطة دفع أثمان مرتفعة لها ولا ينفق على إنتاجها.

بينما يقصد بمعناه الواسع انه يشمل كافة أشكال الدخول الناتجة دون بذل جهد[139].

2-2أنواع الريع: للريع عدة أصناف أهمها مايلي[140]:

2-2-1الريع المطلق أو ريع الأرض :ويطلق على ثمن الانتفاع بالأرض كعنصر إنتاجي .

2-2-2الريع التفاضلي (أو ريع الخصوبة): وهو الذي ينتج عن درجة اختلاف خصوبة الأراضي المستخدمة للزراعة وبما أن أسعارها تتحدد بتكلفة الإنتاج للأرض الحدية أي الأقل خصوبة فإنه يستفيد منها أصحاب الأراضي قبل الحدية.

2-2-3شبه الريع : يطلق على الفائض الذي استطاعت وسائل أخرى تحقيقه من غير الأرض .

2-2-4الريع الاستهلاكي :هو الذي ينتج عن فوارق الأسعار لسلعة مماثلة عند شرائها .

2-3كيفية تحديد الريع :فباعتباره سعر لمنفعة عنصر الأرض فإنه يتحدد عند التقاء الطلب على جهد الأرض مع عرض ذلك الجهد في سوق معينة ووقت معين.

3-الربح :

3-1تعريف الربح :يقصد به" الإيراد ناقصا التكاليف"[141]،فهو مقابل عملية تنظيم مالك المشروع للمشروع،كما يعرف أيضا على أنه نسبة العائد على استثمار رأس المال أو هو مكافأة رأس المال نتيجة لعملية المخاطر [142].

3-2أنواع الربح : للربح صنفان أساسيان يمكن التمييز بينهما وهما:

الربح المحاسبي والربح الاقتصادي إن مفهوم الربح بالمعنى الاقتصادي يختلف عنه في المعنى المحاسبي .

3-2-1-**الربح المحاسبي** :هو ذلك الفرق بين الإيرادات الكلية للمنتج ونفقاته الكلية أي ما تبقى للمالك بعد خصم نفقاته عوامل الإنتاج الباقية كالأجر والفائدة والريع إضافة إلى خصم الضرائب وأقساط الإهتلاك خلال مدة زمنية محددة،وهذه النفقات تعرف بالنفقات الظاهرة. [143]

3-2-2الربح الاقتصادي: هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الكلية وجميع التكاليف الظاهرة في الكشوف المحاسبية والضمنية ،ويقصد بهذه الأخيرة تكاليف الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج التالية العمل ورأس المال والأرض،و ماتبقى بعد ذلك يشكل لنا الربح الاقتصادي ،وعليه يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي نظرا لكون التكاليف الاقتصادية أكبر من التكاليف المحاسبية[144].

4-الفائدة:

4-1تعريف الفائدة :تعرف الفائدة على "أنها دخل رأس المال ،أو أنها الثمن الذي ينبغي أن يدفع عن خدمات رأس المال في العملية الإنتاجية (فإذا أستخدم الفلاح ثور شخص أخر لقاء 10 أكياس قمح خلال السنة ،فإن تلك الأكياس تعد فائدة من خدمات الثور في عملية الإنتاج الزراعي"[145] .فهي الثمن الذي ينبغي أنم يدفع للحصول على الأموال اللازمة لشراء الأجهزة الرأسمالية.

4-2تحديد سعر الفائدة[146]: إن سعر الفائدة ينظر إليه من منظور معين على أنه سعر الأرصدة القابلة للإقراض وبناء على ذلك فسعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحنى عرض الأموال القابلة للإقراض مع منحنى الطلب عليها في سوق معينة .

رابعا: نشاط إعادة التوزيع

ويتمثل هذا النشاط في عملية جباية الدولة للضرائب والرسوم لتمول بها المشاريع العامة.

أ –الضرائب:

1-**تعريف الضريبة :**هي اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويساهم في تحقيقها "[147].

2-**خصائص الضريبة** يتضح لنا من خلال التعريف السابق بأن الضريبة تتسم بالخصائص التالية:

2-1أنها اقتطاع نقدي :أي أنها تفرض ويتم تحصيلها نقدا بصورة ليست اختيارية استنادا لسلطة الدولة ،نظرا لكونها إيرادات سيادية ،حيث تحدد الدولة ولوحدها من خلال تشريعاتها نوع الضريبة ومعدلها ،والوعاء الذي تفرض عليه الضريبة والمكلف بدفعها وكيفية تحصيلها وبدون اتفاق مع المكلف بها.

2-2الضريبة تدفع دون مقابل خاص مباشر : أي أن دافع الضريبة لا يحصل على خدمة خاصة مقابل دفعه للضريبة.

2-3الضريبة تفرض لتحقيق المنفعة العامة:إن الهدف من جباية الضريبة هو تحقيق المنفعة العامة للأفراد بتمويل نفقات الدولة على المشاريع العامة.

3-**مبادئ أو قواعد الضريبة:**لكي تكون الضريبة بمعناها الحقيقي من حيث تطبيقها يجب أن تتوفر فيها مجموعة من المبادئ أو القواعد وهي[148]:

3-1 **قاعدة العدالة** :ويقصد بها توزيع العبئ الضريبي توزيعا عادلا بين الأشخاص ،وذلك بمراعاة مقدرة المكلفين بها على دفعها ،مع إعفاء ذوي الدخول القارة من أدائها فيما يخص حد الكفاف و الأعباء العائلية بما يتلاءم مع مستوى معيشة المجتمع.

3-2**قاعدة اليقين** :أي ضرورة تنظيم الضريبة وفقا لقواعد محددة وواضحة للأشخاص المكلفين بها وكذا للإدارة المكلفة بجبايتها ،من حيث مبادئ تحديدها ومن حيث مواعيد وكيفية تحصيلها.

3-3**قاعدة الملائمة** :أي تحديد مواعيد و أساليب مناسبة لجباية الضريبة تكون مناسبة لتلك الضريبة، مثل مطالبة التاجر بعد نهاية دورة الاستغلال مثلا.

3-4 **قاعدة الاقتصاد في نفقة الجباية** :أي تنظيم الضريبة و كيفيات تحصيلها بشكل مجدي بكيفية تجعلها لا تنفق نفقات كبيرة مما يساهم في ضعف حصيلتها.

4-**أنواع الضرائب** :تقسم الضرائب اعتمادا على الوعاء الضريبي ويعرف هذا الأخير ،بأنه الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة،فقد يكون شخص أو مال أو عمل[149]،فإذا فرضت الضريبة على عمل أصبحت ضريبة على الأجر فطبيعة الوعاء هنا عمل ،و اعتمادا على ماسبق تقسم الضرائب إلى الأنواع التالية :

4-1**الضريبة الموحدة والضريبة المتعددة**[150]:

***الضريبة الموحدة** : هي تلك الضريبة التي تفرض على وعاء واحد ويحدد لها سعر واحد تجبى على أساسه ،وهذا النوع من الضرائب لقي نجاحا بالدول المتقدمة لكونه يحقق العدالة الضريبية.

***الضريبة المتعددة** : هي التي يتم فرضها على كل مصدر من مصادر الإيرادات للشخص وبسعر محدد،ويمتاز هذا النوع بوفرة الحصيلة الضريبية المعتدلة وخاصة في البلدان النامية نظرا لكثرة التهرب الضريبي فيها والناتج بدوره عن ارتفاع تكاليف جبايتها.

4-2الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال :

***الضريبة على الأشخاص(الشخصية)** :هي التي تفرضها الدولة على مجموع مداخيل أو ثرة الشخص ،سواء أتم فرضها بمقدار واحد أو بالتساوي على جميع أفراد المجتمع ،بحيث لا يكون هناك تفريق بين شخص و أخر أيا كان مركزه المالي أو الطبقة التي يكون منتمي إليها ،أو تفرض بمقادير متفاوتة وعلى أساس مقدار واحد لكل طبقة من تلك الطبقات إلا أنه تم الاستغناء على هذا النوع من الضرائب من قبل معظم البلدان.

***الضريبة على الأموال** :هي التي أخذت من الأموال وعاء لها بدلا من أن تفرض على الأشخاص دون الأخذ بعين الاعتبار الشخص المكلف كالضريبة على الاستهلاك .

4-3الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة :الضريبة المباشرة :هي التي تفرض على المكلفين في كل سنة والتي تشمل مركزه المالي من دخل وثروة،فهي تلك الضريبة التي يدفعها الشخص المكلف بها مباشرة دون وساطة مثل الضريبة على الأرباح السنوية.

***الضريبة غير المباشرة:** هي التي يمكن للشخص نقل عبئها إلى أشخاص آخرين أي دافع الضريبة يحملها للمستهلكين كالضريبة الجمركية ،فإذا استورد شخص سلعة معينة وبقي يستعملها فإنه يتحمل الضريبة الجمركية أما إذا قام ببيعها لشخص أخر فهذا الأخير هو الذي يتولى دفعها.

ب- الرسوم :

1-تعريف الرسم :يعرف الرسم على أنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا للدولة ،أو إلى أحد ى مؤسساتها العمومية ،مقابل منفعة خاصة يحصل عليه الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل"[151].

2-خصائص الرسم : يتسم الرسم بالخصائص التالية[152]:

2-1أنه يدفع نقدا للدولة :أي لا يمكن دفعه بصورة عينية للدولة في شكل سلع وخدمات لأن ذلك قد يلقى صعوبات في تسديده إذا زادت قيمة الرسم قيمة السلعة أو العكس.

2-2**إجبارية دفع الرسم** :أي أن الشخص الذي يرغب في الحصول على الخدمة يدفعه جبرا للدولة عند ضرورة حصوله عليها أما إذا امتنع عن طلبها فهو مختار في ذلك ولا يجبر على ذلك.

2-2**صفة المقابل للرسم** :أي أنه يدفع للدولة مقابل الحصول على خدمة معينة.

2-3**طابع المنفعة الخاصة** :أي أن دافع الرسم قد يحقق منه منفعة خاصة به دون أن يشاركه فيها أحد.

3-**الفرق بين الرسم والضريبة**[153]:يتشابه كل من الرسم والضريبة في أن كلاهما مبلغ نقدي يدفع للدولة جيرا ،بينما يختلفان في كون الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الشخص ويحصل من خلالها على منفعة خاصة تشبع حاجاته مباشرة ،كما يساهم في تحقيق المنفعة العامة بصورة غير مباشرة.

أما الضريبة فهي تفرض بدون مقابل ،كما أن الرسم يفرض بقانون صادر في شكل قرارات إدارية أما الضريبة تفرض بقانون يصدر من السلطة التشريعية.

خامسا: أنشطة الاستهلاك –الاستثمار –الادخار

إن عملية الإنتاج والتوزيع لا تكفي لوحدها إذا لم تتبع بأنشطة اقتصادية أخرى مدعمة لها أوهي الاستهلاك والاستثمار والادخار نظرا لكونها تعمل في شكل متكامل.

أ -نشاط الاستهلاك :

1-**تعريف الاستهلاك** :يعرف الاستهلاك على أنه"ذلك الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"[154]، كما يعرف على أنه إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة ،كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات" [155]وبما أن الاستهلاك جزء من الدخل فالجزء المتبقى من الفرق بينهما يمثل الادخار ،ويتوقف إنفاق الأفراد الاستهلاكي على مجموعة من العوامل أهمها مايلي[156]: مستوى دخل الأفراد . الميل الحدي للاستهلاك أي العلاقة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل. أسعار السلع .

-**أنواع الاستهلاك** : يصنف الاستهلاك إلى الأنواع التالية[157]:

2-1 **الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص** : فالاستهلاك العام هو الذي تنفقه الدولة أو أحد مؤسساتها لتحقيق إشباع الحاجات العامة للمجتمع.

أما الاستهلاك الخاص هو الذي ينفقه الأشخاص على السلع والخدمات بهدف إشباع ما يحتاجونه من حاجات شخصية.

2-2**الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط** :فالاستهلاك النهائي هو عبارة عن استعمال أو استخدام للسلع والخدمات بشكل نهائي مثل الألبسة فهي تستخدم بشكل نهائي.

أما الاستهلاك الوسيط :فهو عبارة عن استهلاك لأشياء بشكل متكرر لغرض إنتاج سلع وخدمات تحقق الإشباع النهائي للمستهلك ،مثل القماش يستخدم في صنع الألبسة بعد تحويل الصوف إلى قماش .

3-**محددات الاستهلاك** :توجد عدة عوامل يمكنها أن تؤثر على سلوك المستهلكين أهمها مايلي[158]:

***الدخل** :إن دخل المستهلك عامل يؤثر على الاستهلاك الأفراد ،إن العلاقة بينهما علاقة طردية فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ،ولكن زيادة الاستهلاك تكون بمعدل أقل من زيادة الدخل.

***أسعار السلع** :هناك علاقة عكسية بين مستوى الأسعار والاستهلاك ،حيث يتراجع استهلاك الفرد في حالة ارتفاع الأسعار.

***السيولة** :وهي ممثلة في ما يملكه الأفراد من نقود وودائع تحت الطلب ،حيث إذا انخفضت الأسعار أدت إلى زيادة القوة الشرائية للأصول السائلة مما يساهم في زيادة استهلاك الأفراد.

***الضرائب** :للضرائب أثر عكسي على الدخل والاستهلاك فكلما ارتفعت الضرائب على الدخل كلما انخفض حجم الاستهلاك للأفراد والعكس صحيح.

***أسعار الفائدة** :إن عملية رفع سعر الفائدة يساهم في امتصاص مدخرات الأفراد وإيداعها لدى البنوك والمؤسسات المالية مما يساهم في تخفيض حجم الاستهلاك الفردي .

***الوفرة** :فكلما زاد عرض سلعة معينة في السوق كلما نقص تفكير الأفراد في استهلاكها لاطمئنانه من وجودها ،والعكس صحيح في حالة ندرتها.

***الدين** :فكلما كان المستهلك في حالة ميسرة من الديون كلما زاد إنفاقه الاستهلاكي والعكس صحيح في حالة كونه مدينا.

***الذوق** :فكلما زادت أذواق المستهلكين لسلع معينة كلما زاد حجم استهلاكهم لها والعكس صحيح.

***التقليد** :إن سلوك المستهلك الإنفاقي يتأثر بسلوك الآخرين من جماعات مرجعية وأصدقاء ....إلخ.

***التوقعات** :إن الأفراد يتأثرون بما يتوقعون حدوثه مستقبلا من وفرة السلع فيحجمون من شرائها أو ندرتها مستقبلا مما يساهم في زيادة شرائهم لها.

ب- نشاط الادخار :

1-**تعريف الادخار** :هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز ،وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري بفرض عدم وجود اكتناز [159].

2-**أنواع الادخار** :لعملية الادخار عدة أصناف وأشكال أهمها مايلي[160]:

2-1 **الادخار الفردي والادخار الجماعي:** فالادخار الفردي يقض دبه ذلك الجزء من دخل الفرد الذي ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز .

أما الادخار الجماعي أو الإجمالي: فهو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص لتحويل الاستثمارات.

وتعود أهمية التفرقة بين هذين الصنفين من الادخار لكون الادخار الجماعي ليس مجموع المدخرات الفردية ،فعند كون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعا في دولة معينة لا يسمح بتكوين رأسمالي ملائم تلجأ الدولة إلى الادخار الإجباري ففي هذه الحالة يكون الادخار الجماعي أكبر من مدخرات الأفراد.

2-2 الادخار الحر والادخار الإجباري: فالادخار الحر :يقصد به ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر فرد ما برغبته عدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية والخدمات إضافة إلى عدم تخصيصه للاكتناز.

أما الادخار الإجباري فهو يشمل الأشكال الآتية:

-ما ينشأ من ادخار نتيجة فرض الدولة لبعض الضرائب بهدف تمويل الاستثمارات وليس لمواجهة نفقاتها العامة .

-الادخار النقدي الإجباري الذي ينتج من التضخم النقدي .

-الادخار الإجمالي للمنشآت الناتج من فرض بعض المؤسسات لأسعر بيع تزيد عن تكاليف إنتاجها فهو يشكل لها تمويل ذاتي.

-ما ينتج من مدخرات من التأمين الإجباري.

-مايتشكل من مدخرات من مرتبات الموظفين.

2-3الادخار العام والادخار الخاص:فالادخار الخاص يشمل كل ما يحتفظ به الأشخاص من أموال بغرض إنفاقه في المستقبل،أما الادخار العام فيتمثل في الفوائض المالية التي تحتفظ بها الدولة أو هيئاتها بغرض إنفاقه مستقبلا على مشاريعها.

3-محددات الادخار :هناك عدة عوامل تؤثر على قيام الأفراد بعملية الادخار أهمها مايلي[161]:

توجد العديد من العوامل التي تساهم في تحديد سلوك الأفراد الادخاري أهمها مايلي :

***الدخل** : إن دخل المستهلك له علاقة متينة وطردية بعملية الادخار فكلما زاد دخل الفرد كلما زادت عملية ادخاره مما يؤدي إلى عملية التقليل من الاستهلاك.

***الثروة** : إن عملية حيازة الشخص للعقارات والممتلكات الخاصة تجعل ثروته في شكل مالي مريح مما يؤدي إلى ميله لعملية الادخار بالمؤسسات المالية.

***معدل الفائدة** : إن معدل الفائدة له علاقة طردية بعملية الادخار فكلما ارتفع معدل الفائدة كلما أقبل الأفراد على عملية ادخار أموالهم لدى تلك المؤسسات المالية.

***معدل التضخم** :إن نشاط الادخار يرتبط ارتباطا سلبيا بمعدل التضخم ،حيث كلما ارتفع معدل التضخم تراجع الأفراد عن إيداع أموالهم لدى البنوك ،نظرا لكون ارتفاع نسبة التضخم تفسر القدرة الشرائية للنقود وبالتالي الودائع.

***الضرائب** :كلما ارتفعت الضرائب أثرت سلبا على سلوك الأفراد الادخاري فهي اقتطاع من مداخيلهم مما يخفض من عملية ادخارهم للأموال.

***المستوى التعليمي** :إن الأفراد المتعلمين أكثرهم وعيا بعملية الادخار فكلما زاد عدد المتعلمين كلما زادت عملية الادخار.

***التقاليد** :إن تقاليد الأفراد تؤثر على عملية ادخارهم للأموال ،فالمسلمون مثلا يحبذون ادخار أموالهم في البنوك الإسلامية بدلا من إيداع أموالهم في البنوك الربوية .

ج-نشاط الاستثمار :

1-**تعريف الاستثمار:** للاستثمار تعاريف مختلفة الأبعاد ،فيعرف من الجانب الاقتصادي على أنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أفضل "[162]،بينما يعرف من الجانب القانوني وفقا للقانون 16-9المؤرخ في 29 شوال 1437ه الموافق ل3 غشت 2016م على أنه

"1-اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل.

2-المساهمات في رأسمال شركة." [163]

بينما يعرف في الاقتصاد الإسلامي من قبل أحمد مصطفى عفيفي بأن المقصود بالاستثمار في الإسلام هو" تشغيل المال لزيادة الإنتاج والاستزادة من نعم الله، وذلك لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية"[164]،ويبدو بأنه ليس اختلاف في مفهومه في الاقتصاد الوضعي .

2-أهمية الاستثمار : لعملية الاستثمار عدة مزايا وأثار إيجابية في البلد المستثمر فيه أهمها مايلي [165]:

يعتبر أحد محددات الدخل القومي إضافة إلى كونه محدد للإنتاج والتشغيل.

كونه عامل وراء التقلبات الاقتصادية الدورية .

كونه يدخل في مكونات الطلب الكلي للاقتصاد،ويشكل نسبة 15-20بالمئة من الدخل القومي.

علاوة على كونه يساهم في تخفيف حجم البطالة وزيادة مداخيل الدولة وتحفيز المشاريع المرافقة له.

3-أنواع الاستثمار :لعملية الاستثمار عدة أنواع أهمها مايلي[166]:

3-1الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي :فالاستثمار الحقيقي موضوعه هو الأصول الإنتاجية كتشييد المصانع،أما الاستثمار المالي فموضوعه هو الأصول المالية كالأسهم والسندات.

3-2الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي: فالاستثمار الوطني هو الذي يتولى القيام به مستثمرين محليين أما الاستثمار الأجنبي فيتولى القيام به مستثمرين أجانب داخل الوطن المستثمر فيه كاستثمار القطريين في ولاية جيجل بالجزائر مثلا.

3-3الاستثمار الطويل والمتوسط والقصير المدى :فالاستثمار الطويل المدى يمتد لأزيد من خمسة سنوات ،أما الاستثمار المتوسط تتراوح فترته بين سنة وخمسة سنوات،أما الاستثمار القصير المدى يتم في فترة زمنية لا يتعدى سنة.

3-4الإستثمار الحكومي والاستثمار الخاص:

فالاستثمار الحكومي هو الذي تقوم به مؤسسات تابعة للحكومة أو القطاع العام أما الاستثمار الخاص هو الذي يتم من قبل الأفراد الخواص مهما كان نوعهم محليين خواص أو أجانب مهما كانت طبيعتهم تابعين للدولة أو الخواص.

استثمار ذو عائد ثابت واستثمار ذو عائد متقلب :فالاستثمار ذو عائد ثابت يكون عن طريق الاكتتاب في السندات أو الأسهم الممتازة المطروحة في البورصة أوفي البنوك أما النوع الثاني فيتمثل في مختلف المشاريع الاقتصادية كالتجارة مثلا.

4-محددات الاستثمار : توجد الكثير من العوامل التي تساهم في تحفيز عملية الاستثمار أهمها ما يلي :

- توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلد ما مما يمنح الثقة للمستثمرين في عملية القيام باستثمار أموالهم.
- وضع قوانين لحماية المستثمرين وتحفيز عملية الاستثمار.
- إنشاء بنية تحتية متطورة تسهل عملية الاستثمار كإنشاء الطرقات وشبكات الماء والكهرباء.
- وضع نظام إداري خالي من الفساد والبيروقراطية.
- إنشاء نظام مالي وبنكي ملائم للاستثمار.
- استقرار قيمة العملة الوطنية وانخفاض معدلات التضخم.
- انخفاض تكلفة القروض مما يساهم في زيادة الاستثمار.إنشاء طاقة استثمارية كافية في الدولة لتسهل تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثالث :المدخل النظامي لعلم الاقتصاد

وفي هذا الفصل سنتطرق إل كل من تعريف النظام الاقتصادي وعناصر النظام الاقتصادي ،ثم ننتقل إلى أشكال الأنظمة الاقتصادية بشيء من التفصيل ،كما نتطرق فيه إلى المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية الوضعية والنظام الاقتصادي الإسلامي .

إن أي بلد يمارس نشاط اقتصادي يمارسه في ظل مجموعة من العلاقات المنسجمة والمنظمة والتي تضمن بقاء تلك العلاقات للحصول على هدف معين، ويطلق عليها النظام الاقتصادي فهذا النظام يرتبط بالنظام السياسي لذلك البلد.

أ-تعريف النظام الاقتصادي :هو "ذلك الكل المركب من علاقات اقتصادية تتسم بالترابط و الاستمرارية بين عدة أجزاء ،تخدم تحقيق هدف معين من خلال إتباع قواعد وأسس قانونية معينة تتفق وطبيعة المجتمع والحقبة الزمنية وأيضا تطور الفن الإنتاجي وشكل النظام السياسي القائم فضلا عن تأثره بالعناصر الروحية والأخلاقية "

ب-عناصر النظام الاقتصادي: يتشكل النظام الاقتصادي من مجموعة عناصر أساسية تساهم في تشكيله وهي:

* **الهدف:**فكل نظام اقتصادي وجد لتحقيق هدف معين، ويتمثل هذا الهدف في الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون مثلا هدف النظام هو إشباع حاجات الإنسان بطريقة أفضل.

* **الفن:**إن تحقيق هدف النظام الاقتصادي يتطلب استخدامه لفن معين لتحقيق ذلك وهو مجموعة من الطرق والأساليب الخاصة بتحويل الموارد المختلفة إلى منتجات وخدمات.

***التنظيم** :فلكل نظام اقتصادي تنظيم سياسي يساعده في قيامه ويهيئ له الجو للنجاح في تحقيق أهدافه بواسطة تشريعات معينة تناسبه.،وهذه التنظيمات لها أثر بالغ على ملكية وسائل الإنتاج وكيفية توزيع

المنتجات و المداخيل وعلى مختلف العلاقات التي تربط بين الأفراد والمؤسسات على المستوى المحلي والدولي.

ج-أهداف النظام الاقتصادي :

إن الأنظمة الاقتصادية لها تختلف عن بعضها البعض من حيث الهدف الذي يسعى كل نظام لتحقيقه ،إلا أن هذه الأنظمة الاقتصادية تشترك في مجموعة من الأهداف بشكل عام وهي:

*الاستقرار الاقتصادي:فهو يمثل الثبات في المستوى العام للأسعار المتعلقة بتوازن قوى العرض والطلب ،واستقرار قيمة العملة الوطنية المرتبطة بالميزان التجاري لتلك الدولة ،فتحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد مطلبا أساسيا لتجنب المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة .....إلخ.

*تحقيق النمو الاقتصادي:أي تحقيق الزيادة في الناتج الوطني عبر الزمن والذي ينتج بدوره عن زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي،حيث يزداد نصيب الفرد من حيث حصوله على السلع والخدمات التي تضمن تحسين مستواه المعيشي.

*العدالة الاجتماعية :فالنظام الاقتصادي يسعى لتحقيق التخفيف من التفاوت في توزيع السلع والخدمات بما يضمن تحقيق عدالة اجتماعية أكبر ،مما يساهم في التخفيف من التفاوت في توزيع السلع والخدمات وهذا بدوره يضمن تحقيق عدالة اجتماعية أكثر ،أما غياب هذا الهدف فهو يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتزايد التفاوت الاجتماعي ،والذي بدوره يساهم في زيادة المشاكل الاجتماعية.

د- أشكال الأنظمة الاقتصادية: لقد تنوعت الأنظمة الاقتصادية على المستوى العالمي ،إلا أن يمكننا تقسيمها إلى صنفين أساسيين وهما:

د-1 الأنظمة الاقتصادية الوضعية:وهي أنظمة اقتصادية ابتكرها الأفراد وفقا لعقائدهم وأهدافهم ومصالحهم وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي :

د-1-1النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1-1تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هو ذلك النظام الذي ينفرد فيه الخواص في وضع مشاريع إنتاجية أو تجارية دون اشتراك الدولة في ملكيتها ،ويهدف هذا النظام إلى تحقيق أهداف الخواص ،ويبقى دور الدولة هنا في تحقيق رعاية الأفراد من حيث الأمن والعدالة والدفاع عن غزوهم مما يترك لهم حرية النشاط الاقتصادي .

1-2نشأة وتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ظهر النظام الرأسمالي عقب انهيار النظام الإقطاعي في نهاية القرن الخامس عشر، وقد شهد النظام تطورات مهمة خلال القرون الخمس الماضية، فقد كان الاهتمام منصبا بادئ الأمر على النشاط التجاري، لذلك سميت تلك المرحلة بالرأسمالية التجارية والتي دامت خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس عشر إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر بعد ذلك تحول الاهتمام إلى النشاط السباعي إثر قلي وزير الثورة الصناعية في انجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. تلي ذلك مرحلة الرأسمالية الاحتكارية التي بدأت ملامحها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

هذا ويمكن إجمال أهم العوامل التي كانت وراء ظهور النظام الرأسمالي في العناصر التالية:

- الاكتشافات الجغرافية الجديدة، اكتشاف أمريكا سنة 1442 ورأس الرجاء الصالح جنوب غرب دولة جنوب إفريقيا سنة 1487، حيث أدى ذلك إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية.

تزايد حركة التجارة محلية ودولية بوتيرة متسارعة، حيث شمل ذلك الأقاليم الأوروبية فيما بينها، وكذلك هذه الأخيرة ويليان شرق البحر الأبيض المتوسط إلى جانب ظهور البنوك أولا في إيطاليا تم لاحقا في باقي أوروبا والعالم.

ظهور الدولة القومية فمع صعود حركة القومية جاءت المصالح المتبادلة بين سلطة الدولة ومصلحة التجار.

تطور التنظيم الصناعي التي كان بدايته النشاط الحرفي اليدوي.

1-3خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي:يمكن تلخيصها فيما يلي:

***الملكية الخاصة** :أي إمكانية تملك الأفراد لوسائل الإنتاج والانتفاع منها في البيع والإرث والوصية والشراء دون عائق .

***الحرية الاقتصادية** :أي تمكين الخواص من تحقيق مصالحهم الشخصية مادامت أشغالهم مشروعة بطريقة تضمن لهم حرية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بكيفية تحقق أهدافهم دون تدخل الدولة في تسييرها.

***المنافسة الحرة** :أي السماح لجميع الأفراد في إقامة المشاريع كما يسمح لعدد كبير من البائعين والمشترين للدخول في أي سوق بدون قيد ،عدم وجود الاحتكار لأشخاص معينين فالسعر يتحدد وفقا لآلية العرض والطلب في السوق.

***المنفعة** :تحقيق المصلحة الفردية بانسجام مع المصلحة العامة مادامت هذه المشاريع تسعى لتحقيق أقصى إشباع ممكن للأفراد.

***نظرية التوازن** :أي أن هذا النظام يسعى لتحقيق أكبر منفعة للأفراد والتي بواسطتها تتحقق منفعة المجتمع بواسطة نظام طبيعي .

***حافز الربح** :فهذا النظام هدفه تحقيق أكبر ربح ممكن للأفراد مما يشجعهم على مواصلة نشاطهم.

***عدم التدخل الحكومي** : أي أن الدولة لا تتدخل في تسيير شؤون الخواص ماعدا فيما يتعلق بالضرائب لكونها مصدر لتمويل جهاز الدولة والذي يتولى حراسة الأفراد من العدوان الأجنبي إلى جانب قيامها بوضع المرافق العامة والمنشآت القاعدية المساعدة للأفراد.

د-1-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:

1-2 تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي :هي" تنظيم اقتصادي يقصد به اشتراك أفراد الشعب في عملية إنتاج الثروة وتوزيعها بطريقة عادلة"،فهو بذلك يجعل الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي بملكية

وسائل الإنتاج وتسيير ثرواتها وتوزيع المنتجات وفقا لرؤيتها في ذلك محاولة تحقيق المصلحة العامة للأفراد.

2-2نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:

عقب قيام الثورة البلشفية على يد لينين في روسيا سنة1917 ، تم تجسيد النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وذلك لفترة امتدت لسبعة عقود ويتلك تم تطبيق الأفكار التي كان يدعو إليها الفيلسوف كارل ماركس خلال القرن التاسع عشر والتي سن صمتها «بأعمال العالم اتحدوا ؛ هكذا ثارت البروليتاريا على الطبقة البرجوازية المهيمنة على الحياة الاقتصادية في روسيا ثم لاحقا في أنحاء عديدة حول العالم، من شرق آسيا إلى أمريكا الجنوبية.

و لم يكن ظهور النظام الاشتراكي في النصف الأول من القرن العشرين وليد الصدفة، إنما كان نتيجة تراكمات وتطورات مهمة في التاريخ الاقتصادي الحديثة فبعد قيام الثورة الصناعية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تعاظم دور الطبقة البرجوازية على حساب الطبقة الكادحة من العمال حيث زاد البرجوازيون ثراء ورفاهية بينما زاد العمال بؤسا وشقاء.

فالحرية المطلقة التي أطلقت يد البرجوازيين تركت تأثيرات سلبية على التي يمثل البديل الآلية السوق في النظام الرأسمالي، حيث تتم في إطار عملية التخطيط تعبئة كافة الموارد والإمكانات التي يمكن أن تتاح للاستخدام في الاقتصاد بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق أقصى قدر من الأهداف التي تلبي الخدمات الاجتماعية، أو من حيث تشغيل الأطفال والنساء أو من حيث زيادة ساعات العمل .

هذه التناقضات بين مصالح البرجوازية والبروليتاريا كانت سببا في قيام النظام الاشتراكي على أرض الواقع من أجل القضاء على تلك التناقضات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2-3خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي :يتسم النظام الاشتراكي بالسمات التالية :

***الملكية العامة لوسائل الإنتاج** :أي أن ملكية وسائل الإنتاج تعود للدولة دون الأفراد.

***التخطيط المركزي** :أي اعتماد الدولة في تسييرها للشؤون الاقتصادية على فكرة التخطيط بجهاز مركزي على مستوى الدولة ،ولا تترك الشأن لآلية السوق في تحديد الأثمان وكيفيات التوزيع للمنتجات والدخول.

***العدالة في توزيع المداخيل** :أي مكافأة كل من ساهم في عملية الإنتاج لكل حسب عمله.

***هدف النظام الاشتراكي** :تحقيق المصلحة العامة للأفراد ولا يهدف إلى تحقيق الربح.

د-1-3 النظام الاقتصادي المختلط :

3-1تعريف النظام الاقتصادي المختلط:

هو ذلك النظام الذي يمزج بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي حيث اخذ بفكرة التخطيط في جزء منه وفكرة آلية السوق في الجزء الأخر.فهو يأخذ بمحاسن النظامين السابقين وفقا لما يراه ضروري صالح لتحقيق توافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة.

3-2نشأة النظام الاقتصادي المختلط:

اتجهت الدول الرأسمالية بعد أزمة الكساد العالمي التي عصفت باقتصادياتها خلال ثلاثينيات القرن الماضي إلى تبني العديد من الصين والإجراءات ذات الطابع الاشتراكي والتي من أهمها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ولقد كان السبب الرئيس في ذلك هو معالجة الأزمة الاقتصادية حينذاك وما تلاها من أزمات متعاقبة كما كان هدف تلك الدول تحقيق الاستقرار الاقتصادي سن خلال معالجة إشكالية افشل السوق، حيث لم تعد الدول الرأسمالية تشق مطلقا في آلية السوق وتسلم بجدواها في ضمان حصول تصحيح آلي للاختلالات الاقتصادية بل تبين لها أن تدخل الدولة بات ضروريا لدعم ومراقبة آلة السوق- إلى جانب ذلك، أصبح وجرد الدولة لازما في الاقتصاد من أجل محاربة الآفات الاقتصادية مثل الاحتكارية الغش التدلي، التهرب الضريبي وغيرها.

كذلك في الشق الاجتماعي أصبح تدخل الدولة أكثر من ضرورة قصد القضاء على التفاوت الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع. ويعزز تروع الدول الرأسمالية إلى تبني ممارسات اشتراكية ظهور أحزاب سياسية لها توجهات اشتراكية في عديد من البلدان الرأسمالية مثل: حزب العمال في بريطانيا والحزب الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا والحزب الاشتراكي في فرنسا.

بالمقابل قامت البلدان الاشتراكية سابقا بعد انهيار جدار برلين سنة 1989 - إلى التحول إلى اقتصاد السوق، وقد رافق ذلك التحول تراجع تدريجي الدور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال خوصصة المؤسسات العمومية ولكن بقت الدولة موجودة بشكل أو بآخر في الاقتصاد.

بناء على ما تقدم، يمكن القول أن النظام المختلط قد ظهر في الدول الرأسمالية خلال ثلاثينيات القرن الماضي بينما ظهر في الدول الاشتراكية خلال تسعينيات القرن الماضي.

3-3خصائص النظام الاقتصادي المختلط :يتميز هذا النظام بالسمات الآتية :

المرونة في الإجراءات حيث يسمح بشراكة الخواص مع الدولة في إنشاء المشاريع الاقتصادية.

احتكار الدولة للمشاريع الضخمة التي لا يمكن للأفراد الشراكة فيها نظرا لمحدودية إمكانياتهم المادية.

تطبيق النظام الاشتراكي على نوع خاص من الملكية الخاصة بحيث يحافظ على النمو الاقتصادي للدولة.

د-2النظام الاقتصادي الإسلامي :وهو نظام اقتصادي مستشف من الشريعة الإسلامية في مبادئه وأحكامه والهدف منه،ويختلف عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية في أفكاره.

1- **تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي**: هو ذلك النظام الاقتصادي المستخلص من القرآن والسنة النبوية حيث بني على قواعد وأسس اقتصادية واجتماعية مبنية على الحرية والتقييد وفقا لمقياس الحلال والحرام.

2-نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي:

لقد ظهر النظام الاقتصادي الإسلامي مع ظهور الإسلام حيث سادت الممارسات الاقتصادية الإسلامية منذ العام الهجري الأول، فقد أقام الرسول و سوقا بالمدينة ووضع الضوابط اللازمة للمعاملات بما يكفل القضاء على الغش والاحتكار والربا، وحرص على جمع الزكاة ورسخ مفهوم العدل في المعاملات واحترام الملكية الفردية وحرية الأسواق ما دامت في إطار الشريعة الإسلامية ووقع الضوابط اللازمة في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

ومنذ تلك الفترة، ومع توسع الدول الإسلامية شرقا وغربا، تطور النظام الاقتصادي الإسلامي وتعززت قواعده وأسسه في كل المجتمعات الإسلامية إلى أن تلاقت الخلافة الإسلامية في العصر الحديث، سنة 1924 وسيطر الاستعمار الغربي على البلدان الإسلامية والتي كانت نتيجتها تفكيك النظام الاقتصادي الإسلامي وفرض النظام الاقتصادي الرأسمالي

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 وظهور موجة التحرير السياسي في العالم، ظهرت الحاجة في البلدان الإسلامية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي ولكنها اختارت في معظمها إما النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي وبعد فترة زمنية معينة، عملت بعض البلدان إلى تحويل نظامها الاقتصادي إلى النظام الإسلامي كباكستان وإيران والسودان، وقد ساهم في ذلك فشل كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي في الواقع العملي خامة كونهما لا يتماشيان وخصوصية المجتمع الإسلامي.

3 -خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي :تتمثل خصائص النظام الإسلامي فيما يلي:

***السماح بالملكية الخاصة** :فالإسلام يسمح بحرية تملك الأفراد ولكن يشترط في ذلك تحقيق منفعة الجماعة .

***مبدأ الملكية العامة** :ويقصد بذلك السماح بتخصيص المال للمنفعة العامة ،كالملكية الشائعة للانتفاع و الأراضي الموقوفة للمصلحة العامة فالإسلام يدعو لتحقيق الانسجام بين المصلحة الخاصة والعامة في أن واحد،أي أن الإسلام قرر الملكية المزدوجة لوسائل الإنتلج والثروات[167].

***مبدأ احترام العمل** :فالإسلام يحترم العمل والعامل نظرا لما يعود به من فائدة في تنوع الإنتاج لإشباع حاجات الإنسان.

***مبدأ عدم التفاوت الشديد في الثروات** :حيث أمر بالحد من تضخم الملكية فوضع الميراث والهبة والزكاة للكفالة بذلك.

***تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل المشاكل الاقتصادية** :إن دور الدولة هنا يكون في حدود محددة لضمان عدم طغيان مصلحة الخواص على المصلحة العامة ،حيث تعمل الدولة على منع احتكار السلع والخدمات ،كما ضمنت للغير قادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يضمن حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع سواء للفقراء أو الأغنياء.

ه-مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية :

يمكننا إبراز نقاط الاختلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية من خلال ما يلي :

***من حيث ملكية وسائل الإنتاج** :فالنظام الاشتراكي أيد فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج للدولة أما النظام الاقتصادي الرأسمالي فشجع فكرة ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج،أما النظام الاقتصادي المختلط فنادى بفكرة الجمع بين الملكيتين ،في حين نجد النظام الاقتصادي الإسلامي لم يعارض كملا الملكيتين بشرط وضع الاعتبار للقيم الروحية و الأخلاقية، أي جواز الملكيتين مع احترام فكرة الحلال في الملكية إضافة إلى احترام فكرة الزكاة أي سار على فكر توازني[168].

***من حيث هدف النظام الاقتصادي :** فالنظام الرأسمالي يهدف لتحقيق الربح للخواص ،أما النظام الإسلامي فيهدف لتحقيق المصلحة العامة للدولة ، أما النظام الاقتصادي المختلط فيهدف لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة للدولة والمصلحة الخاصة للأفراد فالنظام الاقتصادي يهدف إلى التوازن بين المصلحتين وتحقيق التوافق بينهما بشكل يحافظ على عدم إلحاق الضرر بالأفراد أو الدولة كما يشترط في

ذلك مدى تحقيقه لرضا خالق الكون ،وفي هذه الفكرة يختلف عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية نظرا لإهمالها لتحقيق رضا الله سبحانه وتعالى.

***من حيث الحرية الاقتصادية :** فالنظام الرأسمالي يؤيد الحرية الاقتصادية للخواص بينما يقيدها النظام الاقتصادي الاشتراكي أما المختلط فيجمع بينهما نسبيا بينما نجد النظام الاقتصادي الإسلامي لم يؤيد الحرية الاقتصادية بشكل مطلق لا للأفراد ولا للدولة بل قيدهما بفكرة الحلال والحرام وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية نظرا لكونها صالحة لكل زمان ومكان .

***من حيث توزيع الثروات:** فالنظام الرأسمالي أخضعها لآليتي العرض والطلب في السوق أما النظام الاقتصادي الاشتراكي فأخضعها لجهاز التخطيط أما النظام الاقتصادي المختلط فأخضعها نسبيا لجهاز التخطيط وجزء منه لآليتي العرض والطلب أما النظام الاقتصادي الإسلامي فسمح بتوزيع الثروة بشكل عادل مع وضع بعض القيود كتحريم الربا،سورة البقرة ، الآية 275 من القرآن الكريم ،كما حرم الاحتكار في السلع نظرا للأضرار التي يسببها للأفراد،كما حرم الظلم والضرر في الآية 188 من سورة البقرة [169]

***من حيث فكرة التشغيل الكامل للموارد:** فالنظام الاقتصادي الإسلامي شجع على تشغيل جميع الطاقات الموجودة قصد خدمة الإنسان كما سمح باستصلاح الأراضي الموات ومختلف الموارد ونهى عن التواكل في العمل ،على خلاف الأنظمة الاقتصادية الوضعية والتي تتجه وفقا لنوع المصلحة سواء كانت خاصة بالخواص أو عامة للدولة.

***من حيث فكرة التكافل الاجتماعي** :فالنظام الاقتصادي الإسلامي أخذ بعين الاعتبار فكرة التكافل الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، أما الأنظمة الاقتصادية الأخرى نجد فيها النظام الاشتراكي والمختلط فيهما بوادر التكافل الاجتماعي ولكن فيما يخص الإنسان المنتج فقط فغير المنتج أهملوه وفي هذه النقطة بالضبط يختلفان مع النظام الاقتصادي الإسلامي.

قائمة الهوامش:

[1]سكينة بن حمود ،مدخل لعلم الاقتصاد ،دار المحمدية للنشر والتوزيع ،الجزائر،2009 ،ص 11.

[2]محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي ،الاقتصاد الجزئي تحليل نظري وتطبيقي ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2007،ص 26.

[3]محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي ،مرجع سابق ،ص26.

[4]إسماعيل عبد الرحمان و حربي عريقات ،مفاهيم ونظم اقتصادية(التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2004،ص27.

[5]سكينة بن حمود ،مرجع سابق ،ص 12.

[6] محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الجزئي ،الطبعة الخامسة،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، 2014،ص24.

[7]زينب حسين عوض الله و سوزى عدلى ناشد ،مبادئ علم الاقتصاد ،دار الجامعة الجديدة الأزاريطة ،2004،ص32-33.

[8]محمود الوادي وآخرون ،الأساس في علم الاقتصاد ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان ،2007،ص19-20.

[9]محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، الطبعة السادسة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،2015،ص20.

[10]محمد طاقة وآخرون أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي ،الطبعة الأولى ،دار إثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،2008،ص27

[11]حربي موسى ومحمد عريقات ،مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2006،ص18.

[12]محمد طاقة وآخرون ،مرجع سابق ،ص28.

[13]حربي موسى ومحمد عريقات ،مرجع سابق ،ص18.

[14]محمد طاقة وأخرون ،مرجع سابق ،ص29.

[15]إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد عريقات ،مرجع سابق ،ص29.

[16]محمد طاقة وآخرون مرجع سابق ،ص29.

[17]إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد عريقات ،مرجع سابق ،ص30.

[18]المرجع السابق ،ص30.

[19]أحمد الأشقر ،الاقتصاد الكلي ،الطبعة الأولى ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،عمان،2002 ،ص17.

[20]المرجع السابق ،ص17.

[21]المرجع السابق ،ص18.

[22]كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي ،مبادئ علم الاقتصاد ،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2009،ص44.

[23]عامر علي سعيد ،مقدمة في الاقتصاد الجزئي ،الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان ،2009،ص25.

[24]عامر علي سعيد، مرجع سابق ، ص 25-26.

[25]ثامر علوان المصلح ،علم الاقتصاد الجزئي والكلي ،دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان،2015،ص 19-20.

[26]عبد الغفور إبراهيم أحمد،مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان،2009، ص 5.

[27]سكينة بن حمود ،مرجع سابق ،ص 21.

[28]ثامر علوان المصلح،مرجع سابق ،ص 36.

[29]سكينة بن حمود ،مرجع سابق ،ص 23.

[30]المرجع السابق ،ص 23.

[31]المرجع السابق ،ص24.

[32]محمد طاقة وأخرون ،،مرجع سابق ،ص26-27.

[33]سكينة بن حمود ،مرجع سابق ،ص 27.

[34]حربي موسى محمد عريقات ،مرجع سابق ،ص47.

[35]محمود الطنطاوي الباز ،مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي،مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،2004،ص99.

[36]سكينة بن حمود ،مدخل لعلم الاقتصاد ، الجزائر،2009، ،ص28.

[37]سكينة بن حمود، مرجع سابق،ص28-29.

[38]سكينة بن حمود، مرجع سابق ،ص29.

[39]عامر علي سعيد ، مرجع سابق ،ص40.

[40]ثامر علوان المصلح ، مرجع سابق ،ص44.

[41]المرجع السابق ،ص44-45.

[42]محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي ، مرجع سابق،ص33.

[43]المرجع السابق ،ص 35.

[44]إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد عريقات ، مرجع سابق ،ص32.

[45]محمد أحمد السريتي ،مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية،2000،ص33-34.

[46]مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان،2004،ص31.

[47]محمد أحمد السريتي،مرجع سابق ،ص 34.

[48]عامر علي سعيد ، مرجع سابق ،ص64.

[49]نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي،مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى ،دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان،2015،ص16.

[50]المرجع السابق ،ص16.

[51]مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق ،ص36.

[52]مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد ،مرجع سابق ،ص 36.

[53]محمد مروان السمان و آخرون ،مرجع سابق ،ص42-43.

[54]عامر علي سعيد،مرجع سابق ،ص 60-61.

[55]عامر علي سعيد،مرجع سابق ، ص61-62.

[56]عامر علي سعيد،مرجع سابق ،ص65-66.

[57]عامر علي سعيد ، مرجع سابق ،ص48.

[58]عامر علي سعيد ،مرجع سابق ،ص 50.

[59]نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي،مرجع سابق ،ص 21.

[60]عامر علي سعيد،مرجع سابق ،ص219.

[61]محمود الوادي وآخرون،مرجع سابق ،ص38.

[62]عبد الرحمان يسري،مقدمة في الاقتصاد ،الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،2008،ص 236.

[63]محمود الوادي وآخرون،مرجع سابق ،ص38-39.

[64]كامل علاوي كاظم الفنلاوي و حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ،ص116.

[65]عبد الرحمان يسري ،مرجع سابق ،ص236.

[66]محمد مروان السمان وأخرون ،مرجع سابق،ص67-70.

[67]عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مرجع سابق ،ص103.

[68]عبد الغفور إبراهيم أحمد،مرجع سابق ،ص103.

[69]زينب حسين عوض الله وعادل أحمد حشيش،أساسيات علم الاقتصاد(مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي)،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2006،ص203-204.

[70] المرجع السابق ،ص205-207.

[71]زينب حسين عوض الله وعادل أحمد حشيش،مرجع سابق ،ص 206-207.

[72]كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن لطيف كاظم الزبيدي،مرجع سابق ،ص 117.

[73]محمود الوادي وآخرون ،مرجع سابق ،ص 50-51.

[74]عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مرجع سابق ،ص109.

[75]غادة صالح، مبادئ الاقتصاد ،الطبعة الأولى ،دار الوفاء للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،2008،ص 10.

[76]محمد مروان السمان و آخرون، مرجع سابق ،ص74.

[77]عبد الغفور إبراهيم أحمد،مرجع سابق،ص110.

[78]غادة صالح ،مرجع سابق ،ص60.

[79]على عبد الوهاب نجا،مبادئ الاقتصاد الجزئي ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،2015،ص274.

[80]غادة صالح، مرجع سابق ،ص60.

[81]المرجع السابق ،ص 275.

[82]غادة صالح ،مرجع سابق ،ص 62.

[83]غادة صالح ، مرجع سابق ،ص62.

[84]ثامر علوان المصلح ، مرجع سابق ،ص 185.

[85]محمود الوادي وآخرون ، مرجع سابق ،ص273.

[86]محمود الوادي وآخرون،مرجع سابق ،ص 275.

[87]محمد مروان السمان ،مرجع سابق ،ص195.

[88]محمود الوادي وآخرون ،مرجع سابق ،ص 275-276.

[89]محمود الواد يس وآخرون ،مرجع سابق ،ص 276.

[90]ثامر علوان المصلح ،مرجع سابق ،ص 190.

[91]ثامر علوان المصلح ،مرجع سابق ،ص 190-191.

[92]إسماعيل عبد الرحمان و حربي محمد عريقات ،مرجع سابق ،ص202.

[93]المرجع السابق ،203-204.

[94]محمد مروان السمان وأخرون ،مرجع سيابق ،ص 228.

[95]المرجع السابق ،ص229-230.

[96]ثامر علوان المصلح ،مرجع سابق ،ص216-217.

[97]أحمد زهير شامية وآخرون ،مبادئ الاقتصاد(2)،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2008،ص226.

[98]محمد مروان السمان وأخرون ،مرجع سابق ،ص232-233.

[99]إسماعيل عبد الرحمان و حربي محمد عريقات ،مرجع سابق ،ص209-210.

[100]ثامر علوان المصلح ،مرجع سابق ،ص220.

[101]عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مرجع سابق ،ص79.

[102]علي جدوع الشرفات وآخرون ،أساسيات الاقتصاد الجزئي ،الطبعة الأولى ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،2008،ص150.

[103]علي جدوع الشرفات وآخرون،مرجع سابق ،ص 150-151.

[104]نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي ،مرجع سابق ،ص33.

[105]نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي ،مرجع سابق ،ص 34.

[106]منى محمد علي الطائي ،الاقتصاد الجزئي بين الأمثلية النظرية والدينامية والواقعية دار مجدلاوي، عمان، 2015،ص86.

[107]منى محمد علي الطائي ،مرجع سابق ص86.

[108]منى محمد علي الطائي ،مرجع سابق ص85.

[109]عامر علي سعيد ،مرجع سابق ،ص 89.

[110]عامر علي سعيد ،مرجع سابق ،ص93-94.

[111]محمود الوادي و آخرون ،مرجع سابق ،ص 69-73.

[112]على عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ،ص84.

[113]المرجع السابق ،ص 84.

[114]عقيل جاسم عبد الله ،مرجع سابق ،ص 76.

[115]نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي ،مرجع سابق ،ص 60.

[116]محمد طاقة و آخرون ،مرجع سابق ،ص70-71.

[117]مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد ،مرجع سابق ،ص 72.

[118]على عبد الوهاب نجا،مرجع سابق ،ص 105.

[119]المرجع السابق ،ص 105.

[120] عبد الحفيظ بن ساسي ،ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ،قسم الشريعة ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007-2008،ص39.

[121] المرجع السابق ،ص40.

[122]ثامر علوان المصلح ،مرجع سابق ،ص37.

[123]عقيل جاسم عبد الله ، التحليل الاقتصادي الجزئي،الطبعة الثانية ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ،1999،ص16.

[124] محمد مروان السمان وآخرون ،مرجع سابق ،ص79.

[125]محمد مروان السمان وآخرون ،مرجع سابق ،ص80.

[126]عامر علي سعيد ، مرجع سابق ،ص159.

[127] محمود حسين الوادي وآخرون ،الاقتصاد الجزئي ،الطبعة الخامسة ،دار المسيرة،عمان ،2014،ص74.

[128] ضياء مجيد الموسوي،أسس علم الاقتصاد ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بدون مكان نشر ،2001،ص16.

[129] محمود حسين الوادي وأخرون،مرجع سابق ،ص75.

[130] المرجع السابق ،ص75-76.

[131] المرجع السابق ،ص 76-77.

[132]نواف الرومي ،مبادئ الاقتصاد الجزئي ،مركز النشر الجامعي،تونس ،2003،ص172.

[133]شطايبي حنان ،محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد،قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر3، 2018-2019،ص67.

[134]محمود الوادي وآخرون،مرجع سابق ،ص289.

[135]كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ،ص 181-182.

[136]إسماعيل عبد الرحمان و حربي محمد عريقات ،مرجع سابق ،ص468.

[137]المرجع السابق ،ص 182.

[138]زينب حسين عوض الله وسوزى عدلى ناشد ،مرجع سابق ،ص513.

[139]كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي،مرجع سابق ،ص185.

[140]المرجع السابق ،ص185.

[141]ضياء مجيد الموسوي ،النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الجزئي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون الجزائر ،1989،ص256.

[142]عامر علي سعيد ،مرجع سابق ،ص359.

[143]المرجع السابق ،ص359- 360 .

[144]المرجع السابق ،ص 360.

[145]محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنينة ،مبادئ الاقتصاد ،الطبعة الأولى ،منشورات جامعة قاريونس،بنغازي ،2002،ص436.

[146]كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي،مرجع سابق ،ص187.

[147]فليح حسن خلف ،المالية العامة ،دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ،عمان ،2008،ص170.

[148]عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مرجع سابق ،ص239.

[149]عادل فليح العلي ،المالية العامة و التشريع المالي الضريبي،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان ،2007،ص 442

[150]عبد الغفور إبراهيم أحمد ،مرجع سابق ،ص 241-243.

[151]محمد عباس محرزي ،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون –الجزائر ،2003،ص161.

[152]محمد عباس محرزي ،مرجع سابق ،ص 161-164.

[153]محمد عباس محرزي ،مرجع سابق ،ص 171- 172.

[154]محمود الوادي وآخرون ،مرجع سابق ،ص 225.

[155]مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق ،ص127.

[156]إسماعيل عبد الرحمان و حربي محمد عريقات ،مرجع سابق ،ص101.

[157]بوطيبة فيصل ،مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الثانية ،دار جسور للنشر والتوزيع،المحمدية الجزائر،2018،ص135.

[158]بوطيبة فيصل ،مرجع سابق ،ص 135-136.

[159]طارق عبد الفتاح الشريعي ،مبادئ علم الاقتصاد،مؤسسة حورس الدولية،للنشر والتوزيع،الإسكندرية،2006،ص259.

[160]طارق عبد الفتاح الشريعي ،مرجع سابق ،ص 260.

[161]فيصل بوطيبة ،مرجع سابق ،ص 148-149.

[162]براق محمد وغربي حمزة ،مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة ،المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع ،الإسكندرية 2015،ص71.

[163] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 46،قانون تطوير الإستثمار،المؤرخة في 3غشت2016الموافق ل29 شوال 1473ه،ص4.

[164] بن ساسي عبد الحفيظ ،مرجع سابق ،ص 14.

[165] محمد مروان السمان وآخرون ، مرجع سابق ،ص 209-2110.

[166]فيصل بوطنيبة ،مرجع سابق ،ص 155-156.

[167] الشافعي عبد الرحيم ،المدخل للإقتصاد الإسلامي ،الطبعة الأولى ،جدارا للكتاب العالمي ،عمان ،2009،ص104.

[168] الشافعي عبد الرحيم ،مرجع سابق ،ص82.

[169] مجموعة خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية،إدارة الاقتصاد العربي في التاريخ الإسلامي، القاهرة ، 2014،ص112-117.

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1- أحمد الأشقر ،الاقتصاد الكلي ،الطبعة الأولى ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،عمان،2002 .

2- أحمد زهير شامية وآخرون ،مبادئ الاقتصاد(2)،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع،القاهرة،2008.

3- إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد عريقات ،مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2004.

4- براق محمد وغربي حمزة ،مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة ،المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع ،الإسكندرية 2015.

5- بوطيبة فيصل ،مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الثانية ،دار جسور للنشر والتوزيع،المحمدية الجزائر،2018.

6- ثامر علوان المصلح ،علم الاقتصاد الجزئي والكلي ،دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان،2015.

7- حربي موسى محمد عريقات ،مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2006

8- زينب حسين عوض الله و سوزى عدلى ناشد ،مبادئ علم الاقتصاد ،دار الجامعة الجديدة الأزاريطة ،2004.

9- زينب حسين عوض الله وعادل أحمد حشيش،أساسيات علم الاقتصاد(مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي)،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2006.

10- سكينة بن حمود مدخل لعلم الاقتصاد ،دار للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2009.

11- الشافعي عبد الرحيم ،المدخل للاقتصاد الإسلامي ،الطبعة الأولى ،جدارا للكتاب العالمي ،عمان ،2009.

12- ضياء مجيد الموسوي ،النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الجزئي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون الجزائر ،1989.

13- ضياء مجيد الموسوي،أسس علم الاقتصاد ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بدون مكان نشر ،2001.

14- طارق عبد الفتاح الشريعي ،مبادئ علم الاقتصاد،مؤسسة حورس الدولية،للنشر والتوزيع،الإسكندرية،2006.

15- عادل فليح العلي ،المالية العامة و التشريع المالي الضريبي،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان ،2007.

16- عامر علي سعيد ،مقدمة في الاقتصاد الجزئي ،الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان ،2009.

17- عبد الرحمان يسري،مقدمة في الاقتصاد ،الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،2008.

18- عبد الغفور إبراهيم أحمد ،مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان ،2009.

19- عقيل جاسم عبد الله ، التحليل الاقتصادي الجزئي،الطبعة الثانية ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ،1999.

20- على عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،2015.

21- علي جدوع الشرفات وآخرون ،أساسيات الاقتصاد الجزئي ،الطبعة الأولى ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،2008.

22- غادة صالح ،مبادئ الاقتصاد ،الطبعة الأولى ،دار الوفاء للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،2008.

23- فليح حسن خلف ،المالية العامة ،دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ،عمان ،2008.

24- كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي ،مبادئ علم الاقتصاد ،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،2009.

25- مجموعة خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية،إدارة الاقتصاد العربي في التاريخ الإسلامي، القاهرة ، 2014.

26- مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان،2004.

27- محمد أحمد السريتي ،مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية،2000.

28- محمد طاقة وآخرون أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي ،الطبعة الأولى ،دار إثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،2008.

29- محمد عباس محرزي ،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون –الجزائر ،2003.

30- محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنينة ،مبادئ الاقتصاد ،الطبعة الأولى ،منشورات جامعة قاريونس،بنغازي ،2002.

31- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، الطبعة السادسة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،2015.

32- محمود الطنطاوي الباز ،مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي،مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،2004.

33- محمود الوادي وآخرون ،الأساس في علم الاقتصاد ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان ،2007.

34- محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي ،الاقتصاد الجزئي تحليل نظري وتطبيقي ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2007.

35- محمود حسين الوادي وآخرون ،الاقتصاد الجزئي ،الطبعة الخامسة ،دار المسيرة ،عمان،2014.

36- منى محمد علي الطائي ،الاقتصاد الجزئي بين الأمثلية النظرية والدينامية والواقعية دار مجدلاوي، عمان، 2015.

37- نضال علي عباس و سامر علي عبد الهادي،مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى ،دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان،2015.

38- نواف الرومي ،مبادئ الاقتصاد الجزئي ،مركز النشر الجامعي،تونس ،2003.

ثانيا الأطروحات والمذكرات :

39- عبد الحفيظ بن ساسي ،ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ،قسم الشريعة ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007-2008.

ثالثا المطبوعات :

40- شطايبي حنان ،محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد،قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر3، 2018-2019.

رابعا الجرائد :

41- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 46،قانون تطوير الاستثمار،المؤرخة في 3غشت2016الموافق ل29 شوال 1473ه.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد	2
أولا: مدخل عام حول علم الاقتصاد	2
أ- تعاريف علم الاقتصاد	2
1- علم الاقتصاد هو علم للثروة	2
2- علم الاقتصاد كعلم للمبادلة	2
3- علم الاقتصاد كعلم للندرة النسبية أو علم الاختيارات الفعالة	2
4- علم الاقتصاد كعلم للرفاهية	3
ب- نشأة وتطور علم الاقتصاد	3
1- نشأة علم الاقتصاد	3
2- تطور علم الاقتصاد	4
ج - علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	6
د-نطاق استخدام علم الاقتصاد	7
ه- أنواع الاقتصاد	8
ثانيا: الحاجات والموارد	8
أ -الحاجات	8
1- تعريف الحاجة	8
2- خصائص الحاجات	8
3- أنواع الحاجات	9
ب- الموارد الاقتصادية (السلع أو الأموال)	9
1- معنى المورد الاقتصادي	9

2- أنواع السلع	10
3- خصائص الموارد الاقتصادية	11
ثالثا: المشكلة الاقتصادية ومنحنى إمكانيات الإنتاج	11
أ – المشكلة الاقتصادية وحلولها	11
1- مفهوم المشكلة الاقتصادية	11
2- طبيعة المشكلة الاقتصادية	12
3- عناصر المشكلة الاقتصادية	12
4- خصائص المشكلة الاقتصادية	14
5-حل المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة الاقتصادية	14
5-1 حل المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة الاقتصادية الوضعية	14
5-1-1حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي	15
5-1-2حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي	15
5-1-3حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي المختلط	15
5-2حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي	15
ب -منحنى إمكانيات الإنتاج	16
1- مفهوم منحنى إمكانيات الإنتاج	16
2- خصائص منحنى إمكانيات الإنتاج	16
الفصل الثاني : المدخل النظري لعلم الاقتصاد	21
أولا: نشاط الإنتاج	21
أ-تعريف نشاط الإنتاج	21
ب- عناصر الإنتاج	21
1- عنصر أو عامل الأرض	21
2- عنصر العمل	22

3- عنصر رأس المال	26
4- عنصر التنظيم	27
ج-نظرية الإنتاج	28
د-العملية الإنتاجية	28
ه-دالة الإنتاج	29
و -قياس الإنتاج	30
ثانيا: نشاط المبادلة	32
أ -تعريف المبادلة	32
ب -أدوات المبادلة	32
1-أداة المقايضة	33
2-أداة النقود	33
2-1 تعريف النقود	34
2-2 خصائص النقود	34
2-3 وظائف النقود	34
2-4 أنواع النقود	36
ج- حيز التبادل- نظرية السوق –	36
ج-أ-تعريف السوق	36
ج-ب- أنواع الأسواق	37
ج-ج-وظائف الأسواق	37
ج-د -آليات السوق	38
1- آلية الطلب	38
1-1 مفهوم الطلب	38
1-2 قانون الطلب	38
1-3استثناءات عن قانون الطلب	38

1-4جدول الطلب	39
1-5منحنى الطلب	39
1-6طلب السوق	40
1-7منحنى طلب السوق	40
1-8التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة	40
1-9محددات الطلب	41
1.-10طلب السوق	42
2- ألية العرض	43
2-1 تعريف العرض	43
2-2 جدول العرض	43
2-3 منحنى العرض	44
2-4 التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة	45
2-5 محددات العرض	46
2-6 عرض السوق	47
3 – القيمة	47
3-1تعريف القيمة	48
3-2أهمية القيمة	48
3-3النظريات المفسرة للقيمة	49
ثالثا: نشاط التوزيع	51
أ-تعريف نظرية التوزيع	51
ب -أنواع التوزيع	51
ج-عوائد عوامل الإنتاج	51
1- الأجر	51
1- 1 تعريف الأجر	52

1- 2 أنواع الأجر	52
1-3كيفية تحديد الأجر	53
2-الريع	53
2-1تعريف الريع	53
2-2أنواع الريع	53
2-3كيفية تحديد الريع	53
3-الربح	54
3-1 تعريف الربح	54
3-2 أنواع الربح	54
4-الفائدة	54
4-1تعريف الفائدة	54
4-2تحديد سعر الفائدة	55
رابعا: نشاط إعادة التوزيع	55
أ –الضرائب	55
1-تعريف الضريبة	55
2-خصائص الضريبة	55
3-مبادئ أو قواعد الضريبة	56
4-أنواع الضرائب	56
ب- الرسوم	57
1-تعريف الرسم	57
2-خصائص الرسم	57
3-الفرق بين الضريبة والرسم	58
خامسا: أنشطة الاستهلاك –الاستثمار –الادخار	58
أ- نشاط الاستهلاك	58

1-تعريف الاستهلاك	58
2- أنواع الاستهلاك	58
3-محددات الاستهلاك	59
ب- نشاط الادخار	60
1-تعريف الإدخار	60
2-أنواع الادخار	60
3-محددات الادخار	61
ج-نشاط الاستثمار	62
1-تعريف الاستثمار	62
2-أهمية الاستثمار	63
3-أنواع الاستثمار	63
4-محددات الاستثمار	64
الفصل الثالث: المدخل النظامي لعلم الاقتصاد	65
أ-تعريف النظام الاقتصادي	65
ب-عناصر النظام الاقتصادي	65
ج-أهداف النظام الاقتصادي	66
د- أشكال الأنظمة الاقتصادية	66
د-1 الأنظمة الاقتصادية الوضعية	66
د-1-1-النظام الاقتصادي الرأسمالي	67
د-1-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي	68
د-1-3النظام الاقتصادي المختلط	70
د-2 النظام الاقتصادي الإسلامي	71
ه- مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الوضعية	73
قائمة الهوامش	75

قائمة المراجع	81
فهرس المحتويات	83